جامعة د.الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية
تخصص: بنوك وأعمال

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
الموسومة بـ:

دور البنوك في ترقية الإستثمار
دراسة حالة المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) سعيدة

إعداد الطالبتين:
- فخات مختارية
- لكحل إسمهان

إشراف الأستاذ:
- عبدالله نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ:.....رئيساً
الأستاذ:..... عبدالله نور الدين.....مشرفاً
الأستاذ:.....مناقشاً

السنة الجامعية (1437-1438 هـ/ 2016-2017)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

شكر و عرفان

بسم الله الرحمان الرحيم

"ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين".

صدق الله العظيم

سورة النمل الآية (19)

قبل كل شيء نشكر الله عز و جل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم و أعطانا القوة والمقدرة ما نحتاجه للوصول إلى هذا المستوى و إتمام عملنا المتواضع. وما التوفيق إلا بالله.

ونصلي ونسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه وسلم.الذي أدى الأمانة و بلغ الرسالة و نحن على ذلك من الشاهدين.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر و أخلصها إلى:

الأستاذ المشرف عبد الله نور الدين على نصائحه و توجيهاته القيمة دون أن ننسى تقديم الشكر الجزيل إلى كل من الأساتذة: الأستاذ بلعربي – الأستاذة باربار والأستاذ مسكين على ما لقينا منهم من عون و مساعدة لإنجاز هذا العمل.

كما نشكر كل موظفي الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و نخص بالذكر السيد قوريشي محمد الذي استقبلنا و أفادنا بالمعلومات.

كل أساتذة جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة.

كل عمال المكتبة

إلى من قيل فيهم من علمني حرفا صرت له عبدا، جميع أساتذتنا طوال مشوارنا الدراسي.

وإلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

مختارية و أسمهان

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون و ستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون"

صدق الله العظيم

الآية 105 من سورة التوبة

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك.. و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة .. و نصح الأمة.. إلى نبي الرحمة و نور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة.

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار و ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد.. والدي العزيز.

إلى توأم روحي و رفيق دربي .. إلى صاحب القلب الطيب و النوايا الصادقة .. إلى من أرى التفاؤل بعينه و السعادة في ضحكته .. إلى من معه سعدت، و برفقته في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت .. إلى من عرفت كيف أجده و علمني أن لا أضيعه .. زوجي الغالي.

إلى من أفتقدها .. إلى من يرتعش قلبي لذكرها .. إلى من أودعتني لله .. إلى روح أمي الثانية الفاضلة. ." والدة زوجي رحمها الله".

إلى من بهم أكبر و عليهم أعتمد .. إلى شموع تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودهم أكتسب قوة و محبة لا حدود لها.. إلى من عرفت معهم معنى الحياة .. إخوتي و أخواتي.

إلى الوجوه المفعمة بالبراءة.. إلى النفوس البريئة.. إلى رياحين حياتي. . أبناء أخواتي حفظهم الله.

إلى عائلتي الثانية و سندي بعد عائلتي . . عائلة زوجي الكريمة كبيرا و صغيرا.

إلى أختي التي لم تلدها أمي .. إلى من تحلو بالإخاء و تتميز بالوفاء و العطاء إلى منبع الصدق الصافي صديقتي فاطنة.

إلى من شاركتني مشاق هذا العمل .. إلى من سارت معي على طريق النجاح والخير أسمهان.

إلى كل صديقاتي من قريب أو من بعيد.

إلى كل دفعة 2017/2016 و أخص بالذكر طلاب قسم العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال.

إلى كل من سعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

مختارية

الاهداء

اسجد اولا بخشوع حمدا لله على توفيقه لنا في اتمام هذا البحث المتواضع راجين منه ان يشفعنا بما علمنا ويزيدنا علما هذا بان اصبنا فمن الله وان اخطانا فمن انفسنا ومن الشيطان

الى الشمعة التي احرقت نفسها لتضيئ طريقي واللتي تمثل البداية والنهاية لكل فرحة حياتي امي الغالية حفظها الله.

الى من كان يغرق ويطفو في بحر الحياة يقاوم ويقاوم لكي يضع مصيري من اجل حياة يبنيها لي كما اريد ابي حفظه الله.

الى كل اخوتي واخواتي والى جميع الاهل والاقارب.

الى كل من تمنت لي الخير كله جدتي اطال الله في عمرها.

الى كل صديقاتي مخطارية و ايمان والى بشرى الغالية و الى من شاركني مشاق هذا العمل اختي التي لم تلدها امي فخات مخطارية.

الى من ساعدني من قريب او من بعيد و لو بابتسامة.

و الى جميع اساتذة وعمال وطلبة العلوم التجارية والاقتصادية.

لكحل اسمهان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الأهمية الكبيرة للبنوك في تمويل الاستثمار و في النهوض بالتنمية و تطوير الاقتصاد ككل حيث قمنا في بحثنا هذا بالتعرف على البنوك وإبراز أهم وظائفها و أنواعها وإظهار علاقة هده الأخيرة بالاستثمارات.

حيث قمنا بالتعرف على الاستثمار و أنواعه و أهم القرارات الاستثمارية وبعد ذلك قمنا بالتطرق للتمويل وتعرفنا على مفهومه و أهميته وأنواعه ومصادره بالإضافة إلى التمويل البنكي.

ولقد عززنا النظرية بدراسة تطبيقية وكان مثالنا على ذلك الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – سعيدة– سمحت لنا بالإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في كيف يمكن للبنوك أن تساهم في ترقية الاستثمارات ويمكننا القول إن للبنوك دور كبير وفعال في ترقية الاستثمار.

الكلمات المفتاحية : البنوك ، التمويل ، الاستثمار

Résumé :

Cette étude a pour bute d exposer l importance des banque on matiere de financement des investissements et le développement d'économie en generale.

A propos de ce sujet on a commencé par identifier les banques et montrer ces fonctions et ces genres، aussi montrer la relation de cette dernière avec l'investissement via lagance nationalle de soutien et emploit de jeunnes.

Apres on a commencer a identifier l'investissement et ces genres et les décisions importantes de ce dernier.

Après on s'est d'érigé vers le financement et sa définition et ses genres et ses principeaux sources, telque le financement bancaire

On a supporter notre étude théorique par une étude pratique concernant le financement via E.N.S.E.J de Saida

Dans cette étude on s'est permit de répondre aux questions principaux (problématique) qui représente de quoi et comment les banques contribuent dans la progression d'investissement.

On concluant que les banques ont un grand rôle pour réussir un investissement.

Les mots clé : Les banques، les finances، l'investissement.

شكر وعرفان

إهداء

ملخص

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الملاحق

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: عموميات حول البنوك

تمهيد: **1**

المبحث الأول: مفهوم البنك وأهميته ومبادئه **2**

المطلب الأول: مفهوم البنك **2**

المطلب الثاني: أهمية البنوك **3**

المطلب الثالث: مبادئ البنوك **3**

المبحث الثاني: أهداف البنك ووظائفه و أنواعه **4**

المطلب الأول: أهداف البنك **4**

المطلب الثاني: وظائف البنوك **5**

المطلب الثالث : أنواع البنوك **6**

المبحث الثالث: طبيعة العمل المصرفي **12**

المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية **12**

المطلب الثاني: وظائف الوساطة المالية **12**

المطلب الثالث: أهمية وجود الوساطة المالية **21**

خلاصة الفصل: **23**

الفصل الثاني: عموميات حول التمويل والاستثمار

تمهيد: **25**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمارات **26**

المطلب الأول: تعريف الاستثمار **26**

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات. **28**

المطلب الثالث: القرارات الاستثمارية **32**

المبحث الثاني :التمويل وأشكاله ومصادره 32
المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته 33
المطلب الثاني: أنواع التمويل 34
المطلب الثالث: مصادر التمويل ومخاطره 36
المبحث الثالث: القروض الموجهة لتمويل الاستثمار وأنواعها 45
المطلب الأول : مفهوم الائتمان البنكي 45
المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي 46
خلاصة الفصل: 52

الفصل الثالث: دراسة حالة المشاريع الممولة في إطار الوكالية والوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) –سعيدة–
تمهيد: 54
المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 55
المطلب الأول: تقديم وكالة دعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة 55
المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة 57
المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع 61
المبحث الثاني: نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار ANSEJ 62
المطلب الأول:عرض المشروع و المزايا المالية له 62
المطلب الثاني: المزايا الجبائية للمشروع 63
المطلب الثالث: القوائم المالية التقديرية للمشروع 63
المبحث الثالث: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ومكونات دراسات الجدوى الخاصة بها 66
المطلب الأول: مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الوكالة 66
المطلب الثاني: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية للفترة 1998–2017 74
المطلب الثالث : أنواع التمويل للفترة 1998–2017 75
خلاصة الفصل: 78
خاتمة 80
قائمة المصادر والمراجع 83
الملاحق 86

قائمة الجداول

الجدول رقم 01: المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثنائي 57
الجدول رقم 02: المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثنائي 57
الجدول رقم 03: المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثلاثي 59
الجدول رقم 04: المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثلاثي 59
الجدول رقم 05: هيكل الاستثمار للمشروع 63
الجدول رقم 06: هيكل تمويل مشروع المخبزة 64
الجدول رقم 07: اهتلاك القرض 65
الجدول رقم 08: عدد الملفات المودعة لدى وكالة دعم تشغيل الشباب للفترة 1998-2017 74
الجدول رقم 09: عدد المشاريع ثلاثية التمويل للفترة 1998-2017 75
الجدول رقم 10: التمويل الثلاثي والثنائي للفترة 1998-2017 77

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01: أنواع الاستثمارات 31
الشكل رقم 02: مصادر تمويل المشروع 64
الشكل رقم 03: عدد الملفات المودعة لفترة 1998-2017 74
الشكل رقم 04: عدد المشاريع ثلاثية التمويل للفترة 1998-2017 76

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	شهادة التأهيل.	87
الملحق رقم 02	الدراسة المالية لمشروع استثماري.	89
الملحق رقم 03	الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة 1998-2017.	97
الملحق رقم 04	أنواع المشاريع (ثلاثية و ثنائية التمويل للفترة 1998-2017).	98

مقدمة

1/- توطئة:

البنوك مؤسسة من المؤسسات المالية الحيوية وشريان الحياة الاقتصادية حيث تلعب دور هام في تنشيط وتنمية الاقتصاديات القومية لبلدان العالم من خلال تعبئة الأموال اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، حيث كانت ولا تزال مستودعا للأموال ومصدرا لتمويل الأفراد والمؤسسات بالقروض فساهمت في توسيع نطاق الادخار والتمويل، ولهذا تعمل البنوك على وضع سياسات ائتمانية تحدد فيها الاتجاه و أسلوب استخدام هذا الائتمان بما يحقق التنمية الاقتصادية بتطوير مختلف القطاعات .

وظهرت الحاجة إلى التمويل نتيجة تعدد المشاريع الاستثمارية الخاصة وتطورها، حيث تلعب الاستثمارات التي يقوم بها الأفراد و المؤسسات دورا هاما في تحقيق تنمية أفضل واشمل، وذلك باعتبارها أحسن وسيلة لاستغلال الطاقات البشرية و المالية، وهذا ما دفع المستثمرين إلى اللجوء إلى البنوك لتمنحهم التمويل اللازم حيث أن الاقتراض من البنوك الخاصة والعامة أصبح من أهم مصادر التمويل و هدا لان البنوك تحتل مركزا هاما في أسواق النقد والنظام المصرفي وذلك لتوفيرها الأموال الضرورية لتسيير الأنشطة التجارية والصناعية بشكل مستمر .

إن هدف الدولة هو تعزيز مكانتها الدولية و ذاك من خلال تطوير الاقتصاد و من اجل ذاك سخرت سياسات و قوانين ، و لان عملية الاستثمار وحدها القادرة على خلق الثروة و تطوير الاقتصاد فقد كانت جهود الدولة لتسهيلها و حل مشاكلها و المتعلقة أساسا بتمويل من حيث نقص الموارد و محدوديتها خاصة في البلدان المتخلفة.

وحتى يستطيع الاقتصاد الجزائري مواجهة مشاكل التمويل بالنسبة للعمليات الاستثمارية و دخول الأفراد سوق الاستثمارات ونظرا لضعف سوق رأس المال وحداثتها كان لبد من البحث عن طرق وسياسات لتسهيل عملية التمويل وعليه البحث عن مصادر لتمويل مشاريع تتوافق مع موارد الدولة ومتطلبات الاقتصاد، وأمام هذا الوضع الجديد وإدراكا من سلطات الجزائرية بأهمية البنوك في تعبئة الادخارات وفي تمويل الاستثمارات المختلفة، فلقد باشرت في عملية إعادة الهيكلة والإصلاح لضرورة بناء نظام مصرفي حديث يلعب دورا فعالا في تمويل مختلف الاستثمارات وترقية الاقتصاد، وتجلى ذلك في القيام بإصلاحات مستمرة ومتتالية ظهرت بمقتضى قوانين ومراسيم حملت في مضمونها الشروط الضرورية للدخول في اقتصاد السوق أدت في الأخير إلى بلوغ مرحلة رسمت حدودها على أساس مبادئ الاقتصاد الحر.

02/ إشكالية الموضوع:

تكمن إشكالية موضوعنا في:

- **كيف يمكن للبنوك أن تساهم في ترقية الاستثمارات ؟**

انطلاقا من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية ' والتي من شانها اثراء موضوع دراستنا وهي:

- كيف تتم عملية التمويل المصرفي للاستثمارات ؟
- ما هي الاستثمارات التي ترغب البنوك بتمويلها ؟
- ما مدى مساهمة البنك في ترقية الاستثمار عن طريق التمويل عبر الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – سعيدة –

03/– فرضيات البحث :

لمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلاقا من الفرضيات التالية :

- تعتبر البنوك جزء من النظام المالي في ترقية الاستثمارات لتطوير الاقتصاد
- التمويل والاستثمار من النشاطات التي تساهم في بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية
- لجهاز ansej دورا هاما في تنمية وترقية الاقتصاد

04/– مبررات ودوافع اختيار الموضوع :

- إذا ما دعانا لاختيار هذا الموضوع يكمن إجمالا في:
- الأهمية الكبيرة التي تتميز بها المشايع الاستثمارية في التنمية الاقتصادية
- التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسات والاهتمام بترقيتها لتطويرها وتوسيعها ، وحتى لتطوير معارفنا في مجال التمويل البنكي.

05/– أهمية الموضوع :

يستند المذكرة أهمية بالغة من خلال المكانة التي تلعبها البنوك في عملية ترقية الاستثمارات المختلفة وتنمية العجلة الاقتصادية.

06/– صعوبات الدراسة :

طبيعة الموضوع تحتم علينا الاستقصاء على المؤسسات التي استفادت من برامج الترقية الخاص بالبنوك والدعم والمرافقة الخاص ب: ansej غير أن ثقافة مجتمعنا صعبت علينا مسالة الدراسة والحصول على المعلومات بالدقة والأمانة العلمية المرجوة خاصة من ناحية البنوك التي تفضل التستر وعدم الإفصاح بالبيانات الخاصة بالموضوع موضوع محل الدراسة.

07/– منهج البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال التعاريف و المفاهيم الخاصة بالبنوك و الاستثمار والتمويل ومنهج الإحصاء التحليلي ويتجلى ذلك من خلال الدراسة التطبيقية الميدانية التي أجريت على مستوي وكالة دعم تشغيل الشباب – سعيدة – من خلال دراسة متغيرات طبيعة النشاط النوعية والكمية.

08/– تقسيمات البحث:

بغية التحكم في الموضوع والفهم أكثر قسمناه دراستنا إلى ثلاث فصول:

حيث نتناول في **الفصل الأول** عموميات حول البنوك وذلك من خلال التطرق إلى مدخل إلى البنوك وبعدها تطرقنا إلى طبيعة العمل المصرفي أما في **الفصل الثاني** الموسوم بمفاهيم عامة حول الاستثمار والقرارات الاستثمارية و بعدها انتقلنا إلى مفهوم التمويل ومصادره وأهميته ومن اجل توضيح الجانب النظري في الواقع حاولنا القيام **بدراسة التطبيقية** وهذا ما قمنا به في الفصل الثالث من هذا الموضوع بدارسة ميدانية تطبيقية لمدى مساهمة الوكالة في ترقية الاستثمارات.

الفصل الأول

عموميات حول البنوك

المبحث الأول: مفهوم البنك وأهميته ومبادئه

المبحث الثاني: أهداف البنك ووظائفه و أنواعه

المبحث الثالث: طبيعة العمل المصرفي

تمهيد:

تعد البنوك من أهم المنشآت المالية الحيوية للنظام المصرفي لأي اقتصاد قومي، حيث تلعب دورا رياديا و استراتيجيا في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة بعناصرها الائتمانية و النقدية و تعتبر الوسيط الاقتصادي الذي يتولى تجميع جميع الموارد المالية عن طريق الادخار لإعادة توجيهها في عملية تمويل النشاط الاستغلالي للمؤسسات الاقتصادية، وتعتبر القروض أهم أوجه استثمار الموارد المالية للبنك، إذ تمثل الجانب الأكبر من الإيرادات لذا يصبح من المنطقي أن يولي المسؤولين في البنك عناية خاصة لهذا النوع من الأصول وذلك بوضع السياسات الملائمة التي تضمن سلامة إدارتها.

و في هذا الفصل حاولنا التطرق إلى ما يلي:

المبحث الأول: ويضم هذا المبحث مفهوم البنك، أهميته، و مبادئه.

المبحث الثاني: تطرقنا في هذا المبحث إلى أهداف البنك، وظائفه و أنواعه.

المبحث الثالث: ومن خلاله حاولنا التعرف على طبيعة العمل المصرفي.

المبحث الأول: مفهوم البنك وأهميته ومبادئه

إن الجهاز المصرفي يتكون من جملة من البنوك تختلف حسب الدور الذي تؤذيه والذي لأجله أنشأت ويرجع هذا التعدد للتخصص الدقيق والرغبة في إيجاد هياكل تمويلية تمتاز بالقانونية والثقة وتختلف البنوك من دولة لأخرى تبعا لنظامها السياسي والاقتصادي ومدى تطور المعاملات والأنشطة فيه.

المطلب الأول: مفهوم البنك

البنك هو مؤسسة مالية تعمل كوسيط مالي يقوم بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو للآجال المحددة و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي، وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، ويباشر عمليات الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما يساهم في إنتاج المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1]. وهناك من يعرفه بالمنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها[2].

حيث أن رأسمال البنك عند التأسيس زائد الاحتياط زائد الأرباح المتراكمة لا يمثل إلا جزءا بسيطا من مجموع الأموال التي يتعامل بها، ويترتب على هذه الحقيقة، أي المتاجرة بأموال الغير نتيجتان هما:

1/– الحرص: البنك مؤتمن على أموال المودعين الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو حريص على تلك الأموال حرصا يمليه المنطق و القانون، فهذا الحرص يتمثل في الضمانات التي يطلبها عند إقراضه، فهو يسعى لضمان استعادة ما أقرضه.

2/– السيولة: البنك يتعامل بأموال المودعين، لدى عليه أن يكون حاضرا لطلباتهم لسحب ما يرغبون من ودائعهم، وهذا ما يفسر وجود مبدأ السيولة الكافية لدى البنوك لمواجهة طلبات السحب الآنية من قبل المودعين.[3]

---

[1]– محمد عبد الفاتح الصيرفي،"**إدارة البنوك**"،دار المناهج للنشر و التوزيع، طبعة **2006**،ص**2**.

[2]– حسين جميل البد يري،"**البنوك، مدخل محاسبي و إداري**"، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، طبعة **2003**، ص**16** .

[3]– شاكر القزويني، "**محاضرات في اقتصاد البنوك** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية **1992** ص **28**

المطلب الثاني: أهمية البنوك

بناءا على ما سبق، فإن وجود البنوك في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية، وبالتالي يمكن تسجيل أهميتها كالتالي :

- ✓ نظرا لتنوع استثمارات المصارف، فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.
- ✓ يمكن للبنوك نظرا لكبر الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- ✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.
- ✓ بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.
- ✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الرؤوس المالية[1].

المطلب الثالث: مبادئ البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، و ذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتهم، ومن أهم هذه المبادئ مايلي:

1/– السرية: وهو عامل يجب أن يتوفر بين البنك و العميل، فلا يجب للبنك أن يخبر أجدا عن أسرار عملائه و يستثني الالتزام بهذا المبدأ عمد طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن أحد المتعاملين مع البنك.

2/– حسن المعاملة: أساس تمويل العميل العرضي إلى عميل دائم هي طريقة معاملة البنك له، لدى فواجب البنك اختبار العاملين بعناية فائقة و تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة لعملائه.

3/ الراحة والسرعة: إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك و السرعة في الإجراءات.

[1]– محمد عبد الفاتح الصيرفي، **مرجع سابق**، ص2.

4/– كثرة الفروع : يسعى البنك دائما إلى توسيع نشاطه وذلك بفتح فروع في مختلف المناطق وهذا يعود عليه بفوائد كثيرة منها:

- تسهيل المعاملات على العملاء بعدم انتقالهم إلى إدارة البنك.
- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبرى، فبتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عمد الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويله للنقود من جهة إلى أخرى[1].

المبحث الثاني: أهداف البنك ووظائفه و أنواعه

المطلب الأول: أهداف البنك

يسعى البنك كغيره من منظمات الأعمال إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

أولاً: أهداف مالية

- استمرار تحقيق الأرباح.
- تعظيم معدل العائد على بنية معقولة من السيولة.

ثانياً: أهداف إدارية

- تحسين الخدمات المصرفية.
- تنويع و تطوير الخدمات المصرفية لمواجهة متطلبات جمهور العملاء.
- تحقيق تكلفة لتقديم الخدمات المصرفية.
- تقليل الوقت الضائع.

ثالثاً: أهداف أخرى

- الاستمرار و التقدم.
- تحقيق مستويات موضوعية من العوائد.

[1]- محمد عبد الفاتح الصيرفي، **مرجع سابق**، ص5

المطلب الثاني: وظائف البنوك

يوجد للبنوك نوعان من الوظائف، تقليدية قديمة و حديثة :

أولاً: الوظائف التقلبدية

- قبول الودائع سواء كانت جارية، توفير، ودائع لأجل.
- تمويل العملاء تحت منهجية الربحية و السيولة و الضمان.
- خلق النقود.

ثانياً: الوظائف الحديثة

- تقديم خدمات استشارية للعملاء في مجالات دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية والكيفية وإدارة الأعمال.
- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء.
- شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب العملاء.
- تقديم التمويل متوسط و طويل الأجل.
- إصدار شيكات سياحية.
- تقديم خدمات البطاقة الائتمانية.
- تأجير الخزائن الحديدية للعملاء.
- إدارة أعمال و ممتلكات العملاء.
- تقديم خدمة الاعتمادات المستندية.
- شراء و بيع العملات.
- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد.
- تمويل الإسكان الشخصي للزبائن خلال منحهم قروض خاصة لهذا الغرض.
- تقديم خدمات الحاسبة الالكترونية فيما يتعلق بتصميم البرمجيات و التدريب و غيرها[1].

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، مرجع سابق، ص**14**.

المطلب الثالث: أنواع البنوك

يتكون الجهاز المصرفي من عدد من البنوك تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويختلف الجهاز المصرفي من دولة لأخرى، وفقا لنظامها الاقتصادي ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز في رسم خططه وسياساته ومدى حاجة الاقتصاد الوطني كنوع معين من البنوك.

أولاً: البنك المركزي

يعتبر قلب الجهاز المصرفي النابض، وهو المنشأة العليا التي تضع الربح في اعتبارها بقدر ما تستهدف تدعيم النظام النقدي، وبالتالي الاقتصادي، فهو بنك البنوك وبنك الدولة فضلا على كونه أداة إشرافية ورقابية على الجهاز المصرفي ككل، فهو يخدم الحكومة وقروضها وإصدار أوراق النقد، والعمل على استقرار سوق رأس المال وتدعيم الاقتصاد وتحديد سعر الخصم و سعر الفائدة[1].

ثانياً: البنوك التجارية

هي منشأة مالية متخصصة في التعامل في النقود و التي تسعى لتحقيق الربح فهي المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، ومن أهم الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية مايلي:

- جذب الودائع و تقديم القروض.
- تقديم مجال الادخار سواء للأفراد ومنشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية.
- تقديم وسائل للدفع والشراء و الخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الخدمات الجارية.
- تقديم خدمات مالية عالمية من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة والتمويل الدولي.
- تقديم الخدمات الاستثمارية مثل التعهد بإصدار الأسهم وتصريفها للشركات المصدرة له.
- خصم الأوراق التجارية.
- شراء و بيع العملات و الأوراق المالية لحساب العملاء أو البنك ذاته[2].

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة وهي الربحية، السيولة والأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الرئيسية للبنوك والمتمثلة في قبول الودائع تقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية:

[1] – محمد سعيد أنور سلطان، " **إدارة البنوك**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة **2005**، ص ص **11 – 15**

[2] **– المرجع نفسه**، ص**15**.

1/– الربحية: إن هدف تحقيق الربح و تعظيمه هو أول ما تهتم به البنوك التجارية و لكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة و إن يخفض نفقاته و تكاليفه لأن الأرباح هي الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية ، حيث تتكون الإيرادات الإجمالية للبنك بشكل رئيسي من نتائج عمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك ، بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي تنتج عن ارتفاع القيمة السوقية لبعض أصوله.

أما النفقات فتتمثل في نفقات إدارية تشغيلية و الفوائد التي يدفعها الأفراد إضافة إلى الخسائر التي قد تنشأ عن انخفاض بعض الأصول الرأسمالية و القروض التي قد يعجز عن استردادها، وتتركز المصلحة الاقتصادية في تحقيق أكبر فائض عن طريق تحقيق أكبر فائض ممكن من إيراداته الإجمالية ونفقات أكبر إيراد ممكن من ناحية أخرى.

نستنتج مما سبق أنه في حالة ما إذا تدهورت أحوال البنك التجاري و حقق خسائر فإن العملاء كثيرا ما يلجؤون إلى سحب أموالهم، ولهذا فعلى البنك أن يخفض من النفقات السالفة الذكر خاصة المتعلقة منها بالإدارة والتشغيل، أما بالنسبة للفوائد فعلى البنك أن ينظر إلى نسبة هذه الفوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها البنك فوائد ولا يخاطر بدفع فوائد إلى الإيراد الكلي المتحصل عليه نتيجة تشغيل الودائع التي يدفع عليها البنك فوائد ولا يخاطر بدفع فوائد أعلى مما هو سائد بغية الحصول على ودائع لتوظيفها.

2/– السيولة : السيولة تعني قابلية الأصل للتحويل إلى نقدية بسرعة و بدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لأن توفرها مرتبط بوجود البنك و كيانه إذ أن البنك لا يستطيع أن يقول للمودعين " تعالوا غدا أطلبوا سحب جزء من ودائعكم أو سحبها جميعا"[1].

إن قدرة البنك على مواجهة السحوبات العادية أو المفاجئة تسمى مبدأ السيولة العامة وتقوم على:

أ. درجة ثبات الودائع و قدرة المصرف على الاحتفاظ بها عند المستوى الذي يناسب سياسة الائتمان.

ب. سيولة كل عملية من عمليات الإقراض الذي يعقدها وهو ما نعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

[1]– حمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق**، ص**139–140**.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك التجاري ينبغي عليه أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل بأن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك، ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع و حركتها وحجمها وفترة مكوثها، وعادة ما يفضل البنك الودائع الكبيرة الحجم والثابتة نسبيا، كذلك من خلال معرفة سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل على الوفاء بالتزامه في موعدها أما السرعة فتكمن في قصر أجل العملية التي عقدت.

3/– الأمان: إن أساس كل العمليات التوظيف لأموال البنك هو الثقة بأن الأموال التي يفرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد.

من الواضح أن البنك يمكن أن يوظف أمواله في نواح مضمونة من حيث الربح ومن حيث قلة المخاطر وجعل البنك في مستوى أمان مقبول من ناحية عدة مخاطر (السرقة، الاختلاس...الخ) [1].

ولأن رأسمال البنك بالصغر، إذ لا تزيد نسبته إلى صافي الأصول عن عشرة بالمائة وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين الذي يعتمد البنك على أموالهم كمصدر للاستثمار، فالبنك لا يستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تستهدف جزء من أموال المودعين والنتيجة هي الإعلان عن إفلاس البنك.

وتنقسم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع وفقا لحجم نشاطها وتنظيمها الإداري:

أ. **البنوك ذات الفروع:** تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة في البلاد وتتبع اللامركزية في إدارتها وتقوم بتقديم قروض قصيرة الأجل شرط استخدامها في تمويل رأس مال العامل لضمان السرعة في استرداد القروض.

ب. **بنوك السلاسل:** وهي تنشأ نتيجة نمو كبر حجم البنوك التجارية وحجم الأموال التي متولها، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا، تحت إشراف مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة وينسق الأعمال و النشاط بين الوحدات ولا يوجد هذا النوع إلا في الولايات المتحدة الأمريكية[2].

[1]– منيرابراهيم هندي،"**إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار**"، مركز الدلتا للطباعة، طنطا، مصر، طبعة **2009**، ص**11–12**.

[2]– محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق**، ص**17**.

ج. **بنوك المجموعات:** وهي شبه الشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأس مالها، وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، فهي ذات طابع احتكاري.

د. **البنوك الفردية:** هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات الأشخاص وتتميز في توظيف مواردها التي تكون قابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير، وبدون خسائر مثل الأوراق التجارية المخصومة.

هـ. **البنوك المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبية مثل محافظة معينة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد.

ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر الحجم، كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.

ثالثاً: البنوك المتخصصة

هي البنوك التي تقوم بعمليات مصرفية تخدم نوعاً محدداً من النشاط الاقتصادي ولا يكون قبول الودائع تحت الطلب من أنشطتها الرئيسية وهي مصارف تعمل على تمويل المشروعات أو العمليات الاقتصادية صناعية أو زراعية أو تجارية وفقاً لتخصص البنك ويختلف اجل ونوع التسهيلات التي تمنحها هذه البنوك وفقا لنوع كلاً منها فقد يصل أجل القروض إلى ستة أشهر وقد يصل إلى ما يقرب من ثلاثين سنة (كما في البنك العقاري).

تعتمد في مواردها على رأس مال أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة وأنواع الاستثمارات الخاصة بها.

لا تستطيع التوسيع في نشاطها إلا في حدود مواردها بعكس الحال في البنوك التجارية الأخرى التي تستخدم الودائع لديها، ومنها الآتي:

1/– بنوك التنمية الصناعية: وهي بنوك متخصصة في إنشاء وتدعيم الصناعات المختلفة معتمدة على رأسمالها وما تستطيع الحصول عليه من قروض من البنك المركزي أومن البنوك الأخرى أو السندات التي تصدرها و تهدف إلى:

- تقديم القروض متوسطة الأجل للمنشات الصناعية الجديدة بدون فوائد .
- تقديم القروض متوسطة الأجل للمنشات الصناعية القائمة بغرض تحديثها .
- تقديم المشورة الاقتصادية للمنشات الصناعية[1].

[1]– محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق**، ص**19**.

2/– بنوك التنمية الزراعية: هي بنوك متخصصة في تمويل نفقات الزراعة والحصاد بمنح قروض قصيرة الأجل وشراء الآلات الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية بقروض متوسطة الأجل وبقروض طويلة المدى لاستصلاح الأراضي وتهدف إلى:

- ❖ توفير السيولة المطلوبة للمزارعين .
- ❖ زيادة الرقعة الزراعية .
- ❖ تنمية الدخل القومي (فيما يخص القطاع الزراعي)

3/– البنوك العقارية: هي منشآت مالية تقدم سلف بضمان أراضي أو عقارات مبنية،وقروض لجمعيات ومنشآت الإسكان كما تساهم أيضا في تأسيس هذه المنشآت معتمدة في تمويلها على رؤوس الأموال والقروض طويلة الأجل التي تتحصل عليها من البنك المركزي، كما تقوم بالرقابة المصرفية الكاملة على الإنفاق والإدارة الاقتصادية للمشروع وخدمة أجهزة التعمير وتهدف إلى:

- ❖ منح القروض الميسرة للمواطنين لتمويل بناء مساكنهم الخاصة .
- ❖ منح القروض للمستثمرين لبناء المجمعات السكنية و المشاريع التجارية .
- ❖ توزيع الوحدات السكانية للمواطنين بدل القرض النقدي .

4/– بنوك التجارة الخارجية: تختص في تمويل التجارة الخارجية و المعاملات الدولية، والهدف من إنشائها هو مساعدة التجارة الخارجية والنهوض بها عن طريق ما يقدمه البنك من تسهيلات مصرفية بما في ذلك قروض الاستثمار طويلة الأجل، كما تمنح تسهيلات الائتمانية للمنشآت الصناعية للنهوض بالإنتاج المتخصص للتصدير من حيث الكم، وشراء المواد الأولية والسلع الوسطية[1].

رابعاً: بنوك الاستثمار

هي البنوك التي تقوم بتجميع و تنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد الوطني، ويجوز لها أن تنشأ في هذا المجال شركات الاستثمار[2]، ومن وظائفها:

- ▪ الاتجار في الأوراق المالية بشرائها وإعادة بيعها بالتجزئة (أسهم وسندات).

[1]– محمد سعيد أنور سلطان، **مرجع سابق** ، ص ص **18–23**.

[2]– السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، "**الاستثمار في الأوراق المالية والمشتقات**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر طبعة 2011ص159–160.

- السمسرة والحصول على عمولة شراء وبيع الأوراق المالية الموجودة بالسوق.
- تسويق الأوراق المالية المصدرة لتوفير رأس المال طويل الأجل لكافة المشروعات.

خامساً: بنوك الادخار

هي ينوك لا تستهدف الربح بصفة عامة ولكن غايتها الأصلية هي تجميع المدخرات الصغيرة الحجم وهي أقرب وسيلة للمدخر من ذوي الدخول الصغيرة.

سادساً: البنوك الإسلامية

هي بنوك حديثة النشأة، وفكرتها مستمدة من الشريعة الإسلامية، فهي تقوم على أساس نبذ التعامل بالفائدة بين البنك وعملاءه أخذا وعطاء، هي مؤسسة مالية إسلامية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية تبحث عن المشروعات الأكثر نفعا وليس مجرد الأكثر ربحا.

إن لقطاع البنوك تأثير هام على معظم القطاعات و المالية في أي دولة فهي تقوم بدور حيوي خاصة فيما يتعلق بدفع التنمية والتطور لهذه القطاعات ولأن معظم الدول ومنها الجزائر اتجهت نحو اقتصاد السوق وسياسة التحرر الاقتصادي الشيء الذي أدى إلى تنويع نشاطات البنك وزيادة درجة تعقيدها.

1/– أهمية وجود البنوك الإسلامية:

- تلبية رغبة المجتمعات الإسلامية في إيجاد قنوات للتعامل المصرفي بعيد عن استخدام أسعار الفائدة.
- إيجاد مجال لتطبيق فقه المعاملات في الأنشطة المصرفية.
- تعد المصارف الإسلامية التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي.

2/– بخصائص البنوك الإسلامية: تتميز البنوك الإسلامية بالعديد من الخصائص عن المصارف التقليدية من أهمها:

- تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة المعاملات المصرفية والاستثمارية.
- تطبيق أسلوب المشاركة في الربح أو الخسارة في المعاملات.
- الالتزام بالصفات (التنموية، الاستثمارية، الإيجابية) في معاملاتها الاستثمارية والمصرفية[1].

[1]– السيدة عبد الفتاح إسماعيل، عبد الغفار علي حنفي، **مرجع سابق**، ص ص **163 - 164**.

- تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة.
- تطبيق القيم والأخلاق الإسلامية في العمل المصرفي

المبحث الثالث: طبيعة العمل المصرفي

تتعدد العمليات المصرفية خاصة في الوقت الراهن، بعدما أن عرفت الصناعة المصرفية تطورا ملحوظا بسبب ما عرفه العالم من تطور في التكنولوجيا، وزيادة حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول، ولم يعد الائتمان من بين أهم العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك، بل تعددت و تنوعت العمليات المصرفية وأصبحت في تجدد مستمر.

المطلب الأول: مفهوم الوساطة المالية

هي تلك الهيئات التي تسمح بتحويل علاقة التمويل المباشرة بين المقرضين والمقترضين إلى علاقة غير مباشرة، فهي تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي.
إذ تقوم هذه الهيئات بتعبئة الادخار (الفوائض المالية) الخاصة بالأفراد والمؤسسات من جهة والقيام بمنح القروض إلى أطراف أخرى فالذين يقدمون الأموال هم أصحاب فائض التمويل، والدين يأخذون الأموال هم أصحاب الحاجة إلى التمويل، والوساطة المالية هي الهيئات التي تربط بينهما فهي تجمع فوائض التمويل من جهة وتقدمها في شكل قروض إلى أصحاب العجز المالي.

المطلب الثاني: وظائف الوساطة المالية

رأينا أن الوساطة المالية تخلق قناة جديدة تمر عبرها الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، ويمكن حصر نوعين من العمليات وهي تلقي الودائع، منح القروض.

أولا: منح القروض

1/– مفهوم القروض: يعبر القرض عن منح الثقة باعتبارها أساس كل قرض الذي هو عبارة عن مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة. أما قانون النقد والقرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 68 عرف القرض على أنه: "عمل لقاء عرض يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر،[1] أو يأخذ

[1]– عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، "**إدارة الائتمان**"، دار وائل للنشر، طبعة **1999**، ص**31**.

بموجبه لصالح الشخص الآخر التزاما بالتوقع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان"، من خلال هذا يمكن تلخيص تعريف القرض من ثلاث زوايا رئيسية:

- يعتبر القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء ومراعاة الوقت عند التسديد.
- يعتبر القرض وسيلة تمهيدية فيها من المخاطرة وتقديم الخدمة في آن واحد، وهذا يجعلها تستحق المكافئة المتمثلة في الفائدة.
- إن عملية المخاطرة المرتبطة بتقديم القروض قد تكون جزئية أو كلية[1].

2/– أهمية القروض:

- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود و الوعد بالوفاء.
- يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس المال من شخص لآخر فهو واسطة للتبادل و لاستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.
- تعتبر القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على إيراداته.
- تعد القروض عامل لخلق الائتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع و النقد المتداول.
- ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعتبر كمصدر الإيرادات وتمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين، وتدبير قدر من الأرباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة لاحتياجات السحب.
- تلعب دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والتجارة والزراعة، فهي تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ورفع أجور العمال، وتمويل المبيعات الآجلة.
- تمكن البنوك من الإسهام في تنمية النشاط الاقتصادي، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة[2].

3/– مصادر القروض: يتكون النظام المصرفي من مجموعة المؤسسات المالية والنقدية وهي التي تقوم بعمليات التمويل، فهي التي تقوم بدور الوساطة بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي، وموارد هذه المؤسسات في منح القروض هي[3]:

1. موارد البنوك.

---

[1]– عبد الجليل بوداح، "**معالجة المخاطرة في حال منح القروض البنكية**"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منشوري، قسنطينة 8 ديسمبر**2008** ، ص**144**.

[2]– شاكر قزويني، **مرجع سبق ذكره**، ص **133**.

[3]– عبد المطلب عبد الحميد، "**البنوك الشاملة عملياتها و إدارة**" الدار الجامعية ، مصر، طبعة **2000**، ص ص **104–105**.

أ. النقود التي خلقتها والتي تغطي ودائعها.

ب. الادخار السائل أو قصير المدى الذي تجمعه البنوك.

ج. الموارد المقترضة للأجل الطويل ورأسمالها الخاص.

2. موارد صناديق القرض البلدي: تتكون من قروض وهبات الجماعات المحلية.

3. موارد الشركات المالية: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.

4. موارد المؤسسات المتخصصة: تأتي من أسواق رؤوس الأموال.

5. الموارد المالية للخزينة العامة: تجمع الخزينة العامة للموارد من كل نوع سيولة.

أ. موارد الادخار.

ب. موارد من عند المؤسسات المالية وخاصة البنك المركزي الذي يتم حسابها فعندما تحصل هذه المؤسسات على هذه الموارد تقوم بتقديمها في شكل قروض إلى زبائنها[1].

4/– خصائص القروض: من الخصائص البارزة التي يتم بها القرض مايلي:

أ. **المبلغ:** يمثل قيمة القرض أو الأموال التي تمنح أو يتضمنها القرض.

ب. **المدة:** هي الأجل أو الفترة التي يضع فيها البنك المال تحت حوزة عامليه ويكون بعد نهايتها المستفيد القرض ملزما بالتسديد و هي تصنف إلى ثلاثة أقسام:

- **المدة القصيرة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا و سنتين حسب القانون الجزائري.
- **المدة المتوسطة:** تتراوح بين ثمانية عشر شهرا وسبع سنوات.
- **المدة الطويلة:** تتراوح سبع سنوات على الأقل و عشرين سنة على الأكثر.

ج. **سعر الفائدة:** يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال المقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، وهو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة[2].

كما يعرف أيضا على أنه أجر كراء النقود ويلتزم المقترض بدفعه إلى البنك مقابل التنازل المؤقت له على السيولة. وتتدخل في تحديد معدل الفائدة عدة عوامل منها:

قيمة القرض– مدة القرض– مرونة الطلب– المنافسة– درجة المخاطر– تكاليف القرض– تدخل البنك المركزي بتحديد الحد الأعلى و الحد الأدنى لقيمة القرض[3].

---

[1]- **WWW.Eqtissad blog spot.com** .

[2]– طاهر حيدر حيد ران، "**مبادئ الاستثمار**"، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، **1997**، ص**61**.

[3]– الطاهر لطرش، "**تقنيات البنوك**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص **70**.

د. **الضمانات:** وتكون إما عينية أو شخصية.

هـ. **طريقة السداد:** وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:

- يقوم المقترض بتسديد مبلغ الفائدة و أقساط القرض بمبلغ ثابت طيلة فترة الاستحقاق.
- أسعار الفائدة متغيرة طيلة فترة الاستحقاق.
- إما بتسديد جزء هام دفعة بسعر فائدة ثابت وجزء آخر بسعر فائدة متغير[1].

5/– أنواع القروض: هناك عدة تصنيفات للقروض وفق معايير عديدة ومقاييس متنوعة وعموما سوف نتطرق إلى التصنيف التالي: القروض الموجهة لتمويل الاستغلال، وتلك الموجهة لتمويل الاستثمار.

أ/– القروض الموجهة لنشاطات الاستغلال: هي قروض قصيرة من حيث المدة الزمنية لا تتعدى في الغالب 12 شهرا تلجأ المؤسسة إليها لتغطية احتياجاتها الآنية لخزينتها، أو لمواجهة عملية تجارية في زمن محدود.وتتبع البنوك عدة قروض لتمويل الأنشطة حسب طبيعة النشاط أو الوضعية المالية للمؤسسة أو الغاية من القرض، وتصنف هذه القروض إلى مايلي:

❖ **القروض العامة:** هي قروض تمول الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليست موجهة لتمويل أصل بعينه وتسمى أيضا قروض الخزينة، تلجأ المؤسسات عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة ومنها:

❖ **تسهيلات الصندوق:** هي قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة القصيرة جدا التي يواجهها الزبون والناجمة عن تأخر الإيرادات، فهي ترمي إلى تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لعملية الزبون حيث يقتطع مبلغ القرض.

❖ **الحساب المكشوف:** هو القرض البنكي الناجم عن عدم كفاية رأسمال العامل للزبون، حيث يترك حساب هذا الأخير مدينا في حدود مبلغ معين ولمدة قد تصل إلى سنة، ويختلف الحساب المكشوف عن تسهيلات الصندوق من حيث مدة القرض وطبيعة التبادل.

❖ **القرض الموسمي:** ينشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاطات موسمية غير منتظمة و غير ممتدة على دورة الاستغلال كنشاطات إنتاج و بيع اللوازم المدرسية أو إنتاج و بيع المحاصيل الزراعية، و في هذه الحالة فإن الزبون مطالب بتقديم القرض.

[1]– شاكر قزويني، **مرجع سابق**، ص**28**.

❖ **قرض الربط:** يمنح هذا القرض للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد ولكن مؤجل فقط لأسباب خارجية.

ب/– القروض الخاصة: هي القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وتتضمن ثلاث أنواع هي كالآتي:

❖ **التسبيقات على البضائع:** هي قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين مقابل الحصول على بضائع كضمان للمقترض، وينبغي على البنك أثناء هذه العملية التأكد من وجود هذه البضاعة، طبيعتها، مواصفاتها، ومبلغها كما ينبغي عليه أن يتوقع هامشا ما بين المبلغ المقترض وقيمة الضمان للتقليل أكثر من الأخطار ومثل هذه القروض تمنح لتمويل المواد الأساسية والسلع المصنعة والنصف مصنعة.

❖ **التسبيقات على الصفقات العمومية:** الصفقات العمومية هي اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، تقام بين هذه الأخيرة وممثلة في الإدارة المركزية (الوزارات)، أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

❖ **الخصم التجاري:** هي أن يشتري البنك الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل محله في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ، فهذا الخصم يعد قرضا باعتبار أن البنك أعطى مالا إلى حاملها، وينتظر تاريخ الاستحقاق لتحصيل هذا الدين، ويستفيد البنك من ثمن ويسمى سعر الخصم[1].

ج/– القرض بالالتزام: ويسمى أيضا بالقرض بالتوقيع، وهو لا يتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، إنما يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك لا يعطي هنا النقود إنما يعطي ثقته فقط حيث يكون مضطرا إلى إعطاء النقود إذا عجز الزبون على الوفاء بالتزامه، وفي مثل هذا النوع من القروض نميز بين ثلاثة أشكال رئيسية:

- **الضمان الاحتياطي:** هو التعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية وقد يكون شرطيا إذا حدد مانح الضمان شروطا معينة لتنفيذ الالتزام، وقد يكون غير ذلك إذا ما لم تحدد أي شروط.
- **الكفالة:** هي التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بتسديد الدين الموجود على عاتق المدين (الزبون) في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، وتحدد في الالتزام مدة الكفالة و مبلغها، يستفيد هذا الزبون من الكفالة في علاقته مع الجمارك و إدارة الضرائب و في حالة النشاطات الخاصة بالصفقات العمومية[2].

[1]– الطاهر لطرش، **مرجع سبق ذكره**، ص ص **58–62**.

[2]– نفس المرجع، ص ص **62–66**.

- **القبول:** في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدائن و ليس زبونه حيث يمكن التمييز بين عدة أشكال لهذا النوع من القروض:
  - ❖ القبول الممنوح لضمان ملاءة الزبون، الأمر الذي يعفيه من تقديم الضمانات.
  - ❖ القبول المقدم بهدف تعبئة الورقة التجارية.
  - ❖ القبول الممنوح للزبون لأجل الحصول على مساعدة للخزينة.
  - ❖ القبول المقدم للتجارة الخارجية.

د/– القروض المقدمة للأفراد: هي قروض ذات طابع شخصي، وهدفها تمويل نفقات الاستهلاك الخاصة بالأفراد مثل بطاقات القرض والتي تستعمل في تسديد المشتريات الشخصية للأفراد دون استعمال النقود، وهذا النوع من القروض لا يزال في بدايته في الجزائر، ولم تستطع البنوك بعد تطوره لكي يرقى درجة الممارسة الشاملة.

هـ/– ثمن القرض: إن البنك كمنظمة تجارية يهدف إلى تعظيم أرباحه عبر تقديم أفضل الخدمات الممكنة لزبائنه، فهو عندما يقدم قرضا يتقاضى أجرا متمثلا في الفائدة المضبوطة وفق النظام 94-13 المؤرخ في 22 جوان 1994. فمعدلات الفائدة المدينة تحدد (المطبقة على القروض) وكذلك الدائنة (الممنوحة على الودائع) ومستوى العمولات بحرية من طرف البنوك والمؤسسة المالية مع إمكانية تدخل بنك الجزائر لتحديد الهامش الأقصى ويتركب معدل الفائدة من:

❖ **المعدل المرجعي:** هو المعدل الذي تحسبه البنوك على القروض الممنوحة لأحسن الزبائن، ويتخذ كمرجع لتحديد المعدلات النهائية، فهو معلم بالنسبة للقروض العادية وليس المعدل النهائي.

❖ **المعدلات:** هي الأتعاب التي يتحملها البنك عند القيام بعملية القرض، وتكون دائما موجبة مما يجعل دائما معدل الفائدة أكبر من المعدل المرجعي وعليه فإن معدل الفائدة يأخذ العلاقة الآتية:

معدل الفائدة= المعدل المرجعي+ العمولات[1].

6/– القروض الموجهة لتمويل الاستثمارات:

يشمل هذا النوع كل من القروض المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة.

[1]– الطاهر لطرش، **مرجع سابق** ، ص ص **67-70**.

أ/– عمليات القرض الكلاسيكي لتمويل الاستثمارات:

❖ **القروض متوسطة الأجل:** هي قروض موجهة للاستثمارات، والتي لا يتجاوز عمرها 7 سنوات والمخصصة لتجهيزات الإنتاج بصفة الأموال إضافة لاحتمالات عدم السداد الناجمة عن إمكانية حدوثها على مستوى المركز المالي للمقترض، وهنا نميز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

❖ **قروض قابلة للتعبئة:** أي أن البنك المقرض يمكن له إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي للحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض ويسمح له ذلك بتقليل خطر تجميد الأموال و تحينه إلى حد الوقوع في أزمة السيولة.

❖ **قروض غير قابلة للتعبئة:** أي أن البنك غير قادر على إعادة خصم هذه القروض فيكون مجبرا على انتظار السداد وهنا تظهر مخاطر تجميد الأموال بشكل كبير وليس للبنك أي طريقة لتفاديها.

ب/– القروض طويلة الأجل: هي قروض موجهة للاستثمارات طويلة المدى التي تحتاج مبالغ كبيرة لا تقدر على تعبئتها لوحدها، تفوق في الغالب 7 سنوات وتمتد إلى غاية 20 سنة نظرا لطبيعة هذه القروض فإن البنوك التجارية لا تقوى عليها لدى تقوم بها البنوك المتخصصة، لاعتمادها على مصادر ادخارية طويلة والمخاطر العالي لهذه القروض تدفعها من التمويل إلى البحث عن الوسائل الكفيلة لتخفيف هذه المخاطر حيث عدة مؤسسات في التمويل، أو تقوم بطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل.

رغم كل هذه المصاعب تبقى صيغ التمويل الكلاسيكي من بين الطرق المستعملة بشكل شائع، ولكن لم يمنع النظام البنكي من التطوير بشكل يسمح له من تجاوز عوائق ومصاعب هذه الأنواع من القروض، حيث يدخل الائتمان التجاري في هذا التطوير.

ج/– القرض ألإيجاري : هو عملية يقوم بموجبها بنكا أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونيا، وذلك بوضع آلات أو معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها، ويتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار، وخصائصه كالتالي:

- إن المؤسسة المستأجرة غير مطالبة بإنفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما بأقساط تتضمن ثمن شراء الأصل مضاف إليه الفوائد التي تعود إلى المؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبط به[1].

[1]– الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص ص **71–77**.

- إن ملكية الأصل تعود للمؤسسة المؤجرة له أما المستأجرة، فهي مستفيدة فقط من الاستعمال.
- في نهاية العقد أمام المؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات، إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار، وإما أن تشتري نهائيا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وإما أن تمتنع عن تحديد عقد التأجير وعن شراء الأصل وإرجاعه للمؤسسة المؤجرة.

د/– القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية: تكون هذه القروض مرتبطة بتدخل البنوك في التسوية المالية في علاقات ناشئة عن التجارة الدولية، وتسمى بالاعتماد ألمستندي الذي يحل المشاكل المرتبطة بالمستورد والمصدر أثناء تعاملهم المباشر والمتمثلة في تجميد مبلغ مالي، تجميد مقابل بضاعة، نزاعات تتعلق بعدم تطبيق شروط العقد، فهو يمثل بذلك ضمانات للطرفين. فالاعتماد ألمستندي اعتماد مقابل بضاعة ينتظر استلامها ويتعهد البنك بالدفع نيابة عن الزبون ويكون قصير الأجل[1].

ثانيا: تلقي الودائع البنكية

- يقوم البنك التجاري بتلقي الودائع من عملائه، الأفراد والمشروعات والهيئات.
- وهذه كانت الوظيفة الأولى التي بسببها أنشئت البنوك في عصورها الأولى أي حراسة الأموال.
- ويقوم العميل العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك بقصد الاحتفاظ بها، وللعميل أن يستخدمها في مدفوعا ته، وتسوية معاملاته المالية وفقا لشروط محددة، وعملية الإيداع تسمى بفتح الحساب المصرفي.
- وفتح الحساب المصرفي يحقق لكل من العميل و البنك التجاري عدة فوائد، فالعميل يهدف إلى الاحتفاظ بودائعه بغية توظيفها، أي جعلها تدر دخلا دوريا في شكل الفائدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات مصرفية كثيرة أخرى أهمها حيازة دفتر شيكات أو دفتر ادخاري أو أي نوع آخر من الدفاتر.
- كما يستفيد البنك بتوفير موارد مالية يستخدمها في عمليات منح الائتمان والإقراض، بالإضافة إلى توظيف هده الودائع في أوجه التوظيف المختلفة.

1/– مفهوم الودائع البنكية: يمكن تعريف الوديعة البنكية بأنها الأموال المستقبلة من قبل الجمهور مع احتفاظ هذا الأخير بحق التصرف في هذه الأموال . هذا و قد عرف القانون عملية تلقي الأموال من الجمهور بأنها "تلك التي يتم تلقيها من الغير ولا سيما بشكل ودائع مع حق استعمالها لحساب من تلقاها بشرط

[1]– الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص **113**.

إعادتها"، والتزام البنوك بتقديم خدمات الصندوق لصاحب الوديعة كدفع الشيكات والأوراق التجارية والتحويلات التي يجريها على حسابه في حدود الأموال المتاحة فيه .

2/– تصنيف الودائع:

ويمكن أن تصنف الودائع حسب طبيعة الحساب المقيدة فيه أو حسب مجالات استعمال الوديعة من قبل البنك[1]:

أ/– تصنيف الوديعة حسب طبيعتها: فقد تكون الوديعة نقودا، فتسمح بفتح حساب نقدي، أو قد تكون الوديعة في شكل عقار، فتوضع في حساب خاص بالقيم.

ب/– تصنيف الوديعة حسب مجالات استعمالها: فنميز بين **وديعة تحت الطلب،** والتي تستحق في أي لحظة من الزبون المودع لها و فيها يحق للمودع أن يسحب الوديعة، كلها أو جزء منها، في أي وقت يشاء. وهي عادة تكون بدون فائدة، حيث لا يحصل المودع أي فوائد عليها. والحساب الجاري قد يفتح في البداية نتيجة قيام العميل بإيداع مبلغ من البنك، كما يمكن أن يفتح دون دفع أية مبالغ مستحقة(مثل الحساب الجاري للتجار). ويظل الحساب قائما ويعمل حتى يغلق، والإغلاق يتم بإرادة الطرفين أو بنضوب الأموال، **والوديعة لأجل،** تستحق بعد فترة زمنية محددة–لا تقل عن شهر– يتفق عليها كل من البنك والزبون، وفيها لا يكون للمودع حق سحب الوديعة إلا عند حلول الأجل وفقا للشروط المتفق عليها، وعادة ما تحقق هذه الودائع عائدا لأصحابها، يتمثل في سعر الفائدة، الذي يختلف باختلاف مدة الأجل، فيزيد مع طول الفترة الزمنية للقرض، وهناك بعض الودائع التي تجمع بين الصفة الادخارية وإمكانية السحب في أي وقت مثل دفاتر التوفير.

ومن جهة أخرى، تستقبل البنوك ودائع الادخار التي توضع في حساب توفير مقابل فوائد سنوية، ومن خلاله، يسمح للزبون إيداع وسحب أي مبلغ بمجرد تقديمه للدفتر، بحيث تحسب الفوائد على أساس الرصيد المتوسط لحساب التوفير.

وهناك ما يسمى **الودائع المخصصة** لغرض معين وهي الودائع التي تسلم إلى البنك مع تخصيصها للقيام بعملية معينة أو لغرض معين، وقد يكون التخصيص لمصلحة المودع، وقد يكون لمصلحة البنك، كما قد يكون لمصلحة الغير، وفي حالات التخصيص لمصلحة البنك أو الغير لا يجوز للمودع استرداد وديعته إلا بعد انتهاء التخصيص.

[1] -C.D Encyclopédie Universalise-France- : Compte chèque & Compte courant, 1997.

ونشير، في الأخير، أن مجموع الودائع المستجمعة من البنوك تعكس أهمية نشاطها وكذا درجة الثقة الممنوحة لها. وهذه الوضعية تؤثر أكثر في بنوك الإيداع، بحيث تعتبر الوديعة أهم مورد لها. ولهذا، فمن المستحسن أن تختلف نوعية الزبائن بحيث لا تتضمن فقط التجار والصناع، فطبيعة نشاطهم تجعل من ودائعهم في حالة عدم الاستقرار، لذلك لابد من وجود ودائع لأفراد خواص[1].

المطلب الثالث: أهمية وجود الوساطة المالية

إن وجود الوساطة المالية في اقتصاد اليوم يعد ضرورة حيوية لكونها قد سمحت بإيجاد حلول للعديد من المشكلات المرتبطة بالتمويل ويمكن تسجيل أهمية الوساطة المالية لكل طرف من أطراف علاقة التمويل.

أولاً: بالنسبة لأصحاب الفائض المالي

مصداقية الوسيط المالي مضمونة، فأموال المودع هي دائمة الحفظ و هو مالا يتوفر دائما في حالة علاقة التمويل المباشرة.

يعفي وجود الوساطة المالية أصحاب الفائض المالي من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين المحتملين فهم يعرفون مسبقا الجهات التي يودعون فيها أموالهم في أي وقت.

يتجنب صاحب الفائض المالي مخاطر عدم التسديد التي تكون كبيرة في حالة الإقراض المباشر.

ثانياً: بالنسبة لأصحاب العجز المالي

إن أصحاب العجز المالي هم المبرر الأول لوجود الوساطة المالية ولا معنى في الواقع لهذه الوساطة المالية ما لم يكن هناك من يطلب خدماتها وبتنفيذ أصحاب العجز المالي من الوساطة المالية في الجوانب التالية:

- تجنب المقترض مشقة البحث عن أصحاب الفوائض المالية، فالوساطة المالية باعتبارها هيئة قرض تكون مستعدة دائما لتقديم مثل هذا الدعم.
- نوفر الوساطة المالية الأموال اللازمة بشكل كاف وفي الوقت المناسب لأصحاب العجز المالي وهي تحقق هذه العملية نظرا لما تتوفر عليه من أموال ضخمة تجمعها بطريقة مستمرة.
- كما أن وجود الوساطة المالية يسمح بتوفير قروض بتكاليف أقل نسبيا، فعلاقة التمويل المباشرة تدفع المقرضين إلى فرض فوائد مرتفعة ترتبط بمدة تجميد الأموال.

[1]-L.Palertin: La banque métier du risque – Opération d'escompte, banque, 1967, page 29.

ثالثاً: بالنسبة للوساطة المالية ذاتها

- تستفيد أولا من الفائدة على القروض و تعتبر هذه الفائدة من المداخيل التي تعظم عائداتها.
- استعمال موارد غير مكلفة في الغالب، فالودائع الجارية هي الجزء الغالب في موارد الوساطة المالية.
- يسمح الحصول على ودائع للوساطة المالية بتوسيع قدرتها على منح القروض وذلك بإنشاء نقود الودائع[1].

[1] محمد صالح حناوي ،السيدة عبد الفتاح عبد السلام "**المؤسسات المالية**" ،الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر **1998** ص **63**.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل نستخلص أن الجهاز البنكي وصل إلى درجة كبيرة من التطور نتيجة تطور المعاملات المالية، فأصبح من مكان لعرض النقود والطلب عليها إلى موجه الاقتصاد نحو التنمية، ورغم تعدد البنوك وتخصصها إلا أنها تؤدي وظائف متكاملة، ولا تهمل أي قطاع من القطاعات الاقتصادية.

وعملية الوساطة المالية تتم عن طريق مجموعة من المؤسسات أهمها البنوك بمختلف أنواعها خاصة وعامة حيث تحظى بأغلب هذه العمليات، حيث تقوم هذه المؤسسات بجمع الودائع من أصحاب الفائض المالي وإعادة توزيعها على أصحاب العجز المالي بغية تمويل المشاريع الاستثمارية.

الفصل الثاني

عموميات حول التمويل والإستثمار

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمارات

المبحث الثاني: التمويل وأشكاله و مصادره

المبحث الثالث : القروض الموجهة لتمويل الاستثمار وأنواعها

تمهيد:

أصبح موضوع الاستثمار والتمويل من المواضيع الهامة التي تتبوأ مكاناً رئسياً في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من أجل رفع معدلات تنميها الاقتصادية وتحقيق استقرارها الاقتصادي والعمل على إشباع احتياجاتها الأساسية وتنمية ثرواتها الوطنية، ومن أجل التوصل إلى تحقيق هذه الأهداف فإن ذلك يتطلب البحث عن السبيل والأساليب الكفيلة برفع الكفاءة الاقتصادية في استغلال مواردها استغلالاً أفضلاً وزيادة طاقاتها الإنتاجية وتعبئة مدخراتها الوطنية وتوظيفها بما يعود عليها بأعلى العوائد وبأقل المخاطر، إضافة إلى توفير المناخ المناسب للاستثمار، وذلك بوضع القوانين والتشريعات التي تكفل استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بداخلها.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى مبحثين:

المبحث الأول: وخلال هذا المبحث تعرضنا لكل من مفهوم الاستثمار، أنواعه، والقرارات الاستثمارية.

المبحث الثاني: تطرقنا في هذا المبحث إلى مفهوم التمويل، أهميته، أنواعه ومصادره.

المبحث الثالث: لقد خصصنا هذا المبحث للقروض الموجهة لتمويل الاستثمار وأنواعها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمارات

المطلب الأول: تعريف الاستثمار

يعتبر الاستثمار ذا أهمية بالغة للنهوض بالاقتصاد الوطني والتنمية، عن طريق التوجيه إلى الاستثمارات الأجنبية والتفتح على رؤوس الأموال، وعلى هذا الأساس نجد أن الاستثمار بمثابة الأداة والركيزة الأساسية لاقتصاد متطور وناجح، و استثمار عدة تعاريف منها :

أولاً: التعريف الاقتصادي

❖ يعرف الاستثمار اقتصاديا بأنه: "عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل، وذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد والمواد والأشياء المحصل عليها حاليا لهذا الغرض[1].

❖ ولاستثمار أيضا هو عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو (أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها وقدرتها من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مدا خيل وعوائد يأمل الحصول عليها مستقبلا[2]".

❖ ويرى بعض الكتاب المعاصرين بأنه: "عبارة عن الإضافة الجديدة من المنتجات الإنتاجية، أو الرأسمالية إلى رأس مال الدولة."

❖ وانتهى كتاب آخرون إلى تعريفه بأنه: "العملية التي تنشأ عن تدخل إيجابي صادر عن أحد الأفراد يستهدف إيجاد مال دائم يؤمن خدمات آجلة".

❖ " الاستثمار عبارة عن توظيف المتبع لرأس المال، أو بعبارة أخرى توجيه الأموال نحو الاستخدامات تؤدي إلى إشباع حاجة أو حاجات اقتصادية".

❖ وتبنت جماعة أخرى بربط العملية بالبعد الإسلامي فعرفه بأنه: "عبارة عن استعمال الأموال في الحصول على الأرباح، أي خلق الأصول رأسمالية جديدة يوجه فيها الأفراد أموالهم، ويكون ذلك بالطرق المشروعة التي فيها خير للمجتمع"[3].

---

[1]- ناصردادي عدون، **"تقنيات مراقبة التسيير"**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1997، ص 153 .

[2]- عبد المطلب عبد الحميد، **"دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"**، الدار الجامعية، الجزائر، 2000، ص 19.

[3]- قطب مصطفى سانو **"الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي"**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة 1، 2000، ص ص20-21.

❖ وهو عمل أو تصرف لمدة معينة من أجل تطوير نشاط اقتصادي، سواء كان هذا العمل في شكل أموال مادية أو غير مادية (من بينها الملكية الصناعية، المهارة الفنية، نتائج البحث) أو في شكل قروض.[1]"

❖ "الاستثمار هو التعامل بالأموال و استخدامها من أجل الحصول على الأرباح ومن خلال التخلي عن الأموال و تحمل المخاطر بغرض الحصول على عوائد في المستقبل"[2].

❖ "يعتبر الاستثمار كمصرف لتلك الأموال التي تستخدم في شراء الأسهم والسندات الخاصة أو العامة بهدف تحقيق عائد فهو يتم بعد توفير متطلبات السيولة وبعد منح القروض المطلوبة.[3]"

❖ و للاستثمار أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية، فهي العامل المهم والأساسي للنمو والأداء الاقتصادي الجيد بتوفير فرص توظيف وتحقيق موارد مالية تساعد في تطوير الوحدات الاقتصادية وإعطاء دفع جديد للاقتصاد.

ثانياً: التعريف المحاسبي

يعرف على أنه مجموعة من الوسائل و لقيم الثابتة المادية ولمعنوية منها المنقولة وغير المنقولة التي اشترتها المؤسسة أو أنجزتها لنفسها ليس في بيعها أو تحويلها وإنما لاستعمالها كوسيلة استغلال لهدف زيادة الطاقة الاستثمارية للمشروع.

"هو عبارة عن تيار من الإنفاق النقدي ، خلال فترة معينة من الزمن، ويقصد به المحافظة على رصيد رأس المال أو التنمية عن طريق إنتاج أو شراء السلع والمعدات الإنتاجية التي تساهم في إشباع الحاجات الاقتصادية لأفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، وعموما فإن الاستثمار عبارة عن عملية يتم من خلالها تنمية رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية للمشروع أو المجتمع سواء بالكشف عن الثروات الطبيعية أو استغلالها استغلالا أمثل".

ثالثاً: التعريف المالي

تعرف الاستثمارات على أنها: "تجميع المبالغ المالية بهدف الحصول على عائد أو دخل في المستقبل"[4].

والاستثمار هو عبارة عن إنفاق حالي ينتظر من ورائه عائد أكبر في المستقبل.

---

[1]- عليوش قربوع كمال،" **قانون الاستثمارات في الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص2.

[2]- جميل الزيدانيين السعودي، "**أساسيات في الجهاز المالي و المنظور العلمي**"، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 1999، ص251.

[3]- صلاح الدين حسن السيسي، "**التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد**" ،جامعة القاهرة ، مصر، 1998، ص30.

[4]- ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص155.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات.

يمكن التفرقة بين الاستثمارات حسب الموضوع بحسب الطبيعة أو نوع النشاط وهذا ما سنبينه فيما يلي:

أولا: من حيث الموضوع:

نميز بين الاستثمارات التالية :

1/– الاستثمارات المنتجة: وهي تلك الاستثمارات التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية والتي تكون آثارها مباشرة على الإنتاج، وتهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها وتضم:

أ/– استثمارات التجديد: وتهدف إلى الحفاظ على الطاقة الإنتاجية أو زيادتها و ضم:

- **استثمارات التجديد:**و تهدف إلى تعويض استثمارات قديمة بأخرى جديدة أكثر فعالية.
- **استثمارات التوسع:**هدفها زيادة طاقة الإنتاج و التوسع في نفس النشاط
- **استثمارات التحديث:** هي استعمال وسائل و تقنيات أكثر تطورا و أحدث من تلك المستعملة و تهدف إلى تحسين الإنتاج .

أي أن الاستثمارات المنتجة هي تلك التي تتكون في مجموعها من استثمارات مادية و التي تكون آثارها على الإنتاج .

ب/– الاستثمارات غير المنتجة : بالمقابل نجد أنه هناك استثمارات غير منتجة و التي تقوم بتقديم خدمات اجتماعية ذات طبيعة استهلاكية كبناء المدارس، و الاستثمارات غير المنتجة تشمل نوعين :

- **استثمارات إستراتيجية:** وهي المشاريع التي تهيئ شروط النجاح المستقبلي للمؤسسة محل دراسة السوق كالإشهار على المدى الطويل و تكوين الإطارات والعمال.
- **استثمارات اجتماعية** : هي المشاريع التي تسمح بتحسين الظروف العملية للعمال و المردودية مثل توفير النقل للعمال ، تشييد مساكن اجتماعية و مطاعم[1] .

[1]– ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص ص 155-156..

ومن خلال التعريفين نجد أن العلاقة بين الاستثمارات المنتجة و غير المنتجة كون هذه الأخيرة تعمل على توفير خدمات يستفيد منها الاستثمارات المنتجة.

ثانياً: من حيث الطبيعة

تختلف الاستثمارات حسب طبيعتها إلى عدة أنواع مختلفة، فيمكن أن يكون الاستثمار ماديا كما يمكن أن يكون غير مادي.

أ/– الاستثمارات المادية: هي تلك الاستثمارات التي تتعلق بالثروة المالية للمؤسسة، إذ تشكل القاعدة الأساسية للنشاط المنتج، فيخصص لها سنويا مبلغا ماليا يدعى قسط الاهتلاك، وهاته الاستثمارات تشمل كل الأصول الثابتة والملموسة كالآلات و لمعدات.

ب/– الاستثمارات غير المادية: وهي استثمارات تتعلق بالثروة المالية الملموسة، ويمكن تقسيمها إلى:

- **الاستثمارات في المجال الفني المتعلق بالإنتاج:** يتمثل في تحسين نوعية المنتوج كالأغلفة والعلب وغيرها.
- **الاستثمارات في المجال البشري:** هو ذلك الاستثمار الذي يؤدي استغلال الطاقات المتاحة من الموارد البشرية ويشمل ذلك عمليات التوظيف، التأهيل، التكوين، تحسين ظروف العمل لكون العامل البشري هو الأداة الأساسية للنهوض بالعمل وإنماءه داخل المؤسسة، وبالتالي استمراريتها.
- **الاستثمار في المجال التجاري:** وتمثل في شهرة المحل وجذب العملاء عن طريق الإشهار والإعلان والعلامات التجارية.

ثالثاً: من حيث نوع النشاط

حيث يمكن تقسيمها على حسب هذا المعيار إلى مايلي :

1/– الاستثمارات الإنتاجية: تحقق هذه الاستثمارات باستخدام الأموال في عمليات من أجل إنتاج سلع جديدة وهناك نوعان:

أ. **الاستثمار الصناعي:** وفيه يتم تحويل المواد الخام إلى سلع نصف مصنعة أو سلع تامة الصنع[1] .

[1]– ناصر دادي عدون، **مرجع سابق**، ص 157..

ب. **الاستثمار الفلاحي**: ويتم فيه تحويل البذور إلى ثمار عن طريق الزرع والحصاد .

2/– الاستثمارات التحويلية: وهي عبارة عن الاستثمارات التي تقوم بعملية تحويلية لسلعة من الطبيعة الخام إلى سلعة مصنعة كاستخدام البترول وتكريره، ومنشآت الحديد والصلب وغيرها.

3/– الاستثمارات الخدماتية: ويتم من خلالها استثمار الأموال عن طريق تقديم خدمات سواء للأفراد أو المؤسسات كالاستثمار في المجال السياحي، والفندقة وفي الواقع فإن الاستثمار يقسم إلي نوعين وهو التقسيم الأكثر شيوعا ألا وهو تقسيمه إلى مالي وحقيقي، وسنأخذ تعريفين مبسطين لهما:

أ. **الاستثمارات المالية**: وهي الاستثمارات التي يتم فيها بيع وراء الأوراق وأدوات المالية المختلفة (أدواة الائتمان، والأسهم بجميع أنواعها)، أو بمعنى آخر شراء الأصول المالية التي تنتج عنها أرباح بأقل مخاطر ممكنة.

ب. **الاستثمارات الحقيقية**: وفيها يتم شراء و بيع أصول الإنتاج بغرض زيادة الثروات مثل الاستثمار في شراء الأصول الحقيقية كالعقارات، الأصول المنتجة، المصانع...الخ[1].

والفرق بين الاستثمارين هو أن الاستثمار الحقيقي يتبعه عادة زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي للاقتصاد، أما الاستثمار المالي فانه لا يتبعه أي زيادة في الناتج الإجمالي وذلك لأنه عبارة عن انتقال ملكية وسائل الإنتاج من طرف لآخر، ويمكن تلخيص كل ما ذكر فيما يخص أنواع الاستثمارات في المخطط التالي:

[1]– زياد رمضان،"**الاستثمار المالي و الحقيقي**"، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، 1998، ص42.

الشكل رقم 01: أنواع الاستثمارات

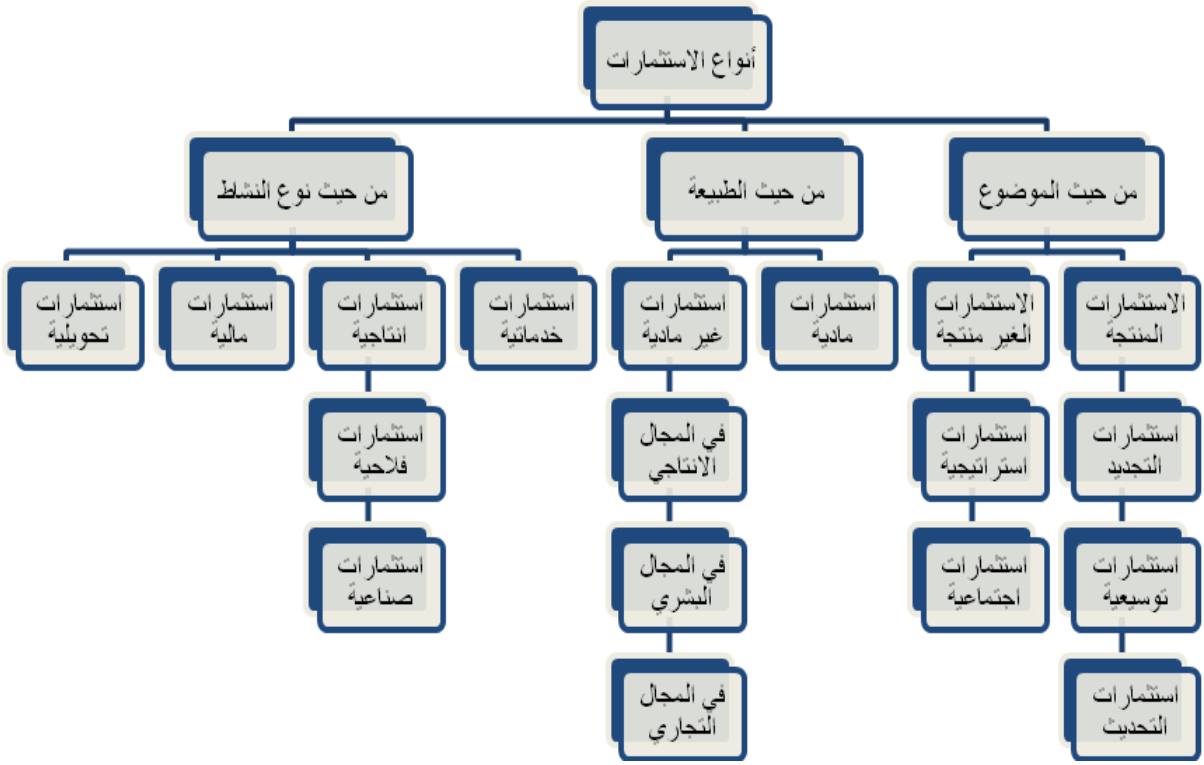

المصدر: زياد رمضان، مرجع سابق، ص 43.

المطلب الثالث: القرارات الاستثمارية

تتعمد وتتنوع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر، وتختلف النتائج المحتملة لها فرصة إلى أخرى وفقا لاختلاف العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بهذا العائد، لذلك يجب على المستثمر تقييم هذه الاستثمارات المتاحة وفقا بمعايير كثيرة تتفاوت فيما بينها من حيث الدقة والصعوبة، كما نجد أن هذه المعايير قد تعتمد على أحكام ذاتية في اتخاذ القرارات أو أنها تقوم بترجمة المعلومات المتعلقة بالاستثمارات إلى تقريران كمية للتكاليف والإيرادات والمنافع المتوقعة لذا يمكن الحالات الثلاثة الآتية على ضوء كمية وطبيعة المعلومات المتوفرة لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب:

أولاً :حالة المستقبل الأكيد

وهي تستند إلى كون المعلومات المتوفرة والمتعلقة بعملية الاستثمار كاملة ودقيقة.

ثانياً: حالة المستقبل المحتمل

تحصل هذه الحالة عندما لا تتوفر المعلومات الكافية والدقيقة للاستثمار محل الدراسة والتي في هذه الحالة على احتمالات موضوعية وذاتية مستقاة من تاريخ المنشأة.

ثالثاً: حالة المستقبل المجهول

حيث لا تتوفر أي معلومات حول موضوع الاستثمار قيد القرار.

المبحث الثاني :التمويل وأشكاله ومصادره

إن وظيفة التمويل تعتبر من أهم وظائف المؤسسات المالية، حيث أنها تقدم لذوي العجز المالي قروضا تفك بها ضيقتها، وبذلك تزيد في حركة النشاط الاقتصادي، وكما أن المؤسسة القائمة بالمشروع لابد لها من القيام بدراسة مالية للمشروع وتقدير مبلغ الاحتياج وكيفية الحصول عليه[1] .

[1]- رابح الزبيري،" **التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1988، ص 8.

المطلب الأول: تعريف التمويل و أهميته .

أولاً: تعريف التمويل.

هناك عدة تعار يف لعملية التمويل، نذكر منها:

1/ التعريف الأول: يعتبر التمويل أداة هامة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية والتمويل عبارة عن تدفق مالي أوسلعي بين مؤسسة التمويل والطرف المستفيد من تلك الأموال كما يعرف ب: "هو عبارة عن توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع أو تطوير مشروع عام أو خاص، وتمويل يشمل أيضا تلك القرارات التي تتخذها الإدارة من أجل توظيف الأموال توظيفا اقتصاديا للتحسين بالنظرة الكلية في أعمال المشروع حيث أنها ليست جزئيات منفصلة عن بعضها،وبالتالي هي توفير للأموال والتنسيق في القرارات والأعمال في البعد الاقتصادي لصالح المشروع، وقد يكون الغرض من التمويل التسيير أي العمل والمحافظة على القدرة الإنتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل أي ضمان السير العادي لها.

2/– التعريف الثاني: "إن كلمة تمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال إلى غير ذلك، كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال".[1]

3/– التعريف الثالث: "يعرف بأنه البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيارات وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة"[2].

4/– التعريف الرابع: "يعرف بأنه توفير الأموال(السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج واستهلاك.

ومن كل ما سبق يمكن أن نعرف التمويل على أنه عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي بغرض تطوير مشروع عام أو خاص أو توسيع في استثمارات جديدة" .

[1]– الصالح مفتاح، "**محاضرات في المالية الدولية**"، سنة رابعة مالية نقود وبنوك، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/2001.

[2]- هيثم محمد الزغبي، "**الإدارة و التحليل المالي**"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص105.

ثانياً: أهمية التمويل

إن خواص والمؤسسات مثل الدولة والمنظمات التابعة لها لاستخدم دائما وفي كل الأوقات جميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية تسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو تسديد الالتزامات. و ن هذا المنطق يمكن القول أن التمويل له أهمية كبيرة تتمثل في :

- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها .
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.
- بما أن التمويل أحد مجالات المعرفة فهو يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية .

المطلب الثاني: أنواع التمويل

يمكن تقسيم التمويل من عدة نواحي و تختلف الواحدة عن الأخرى و لآن سنعرج عنها الواحدة تلوى الأخرى.

أولاً: من ناحية المدة الزمنية

1/– تمويل قصير الأجل: "يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو شراء بعض الاحتياجات مثل البذور أو الأسمدة وغيرها من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية".

2/– تمويل متوسط الأجل: "ينشأ هذا التمويل عن تلك العمليات التي تتطلب استعمال للأموال لفترة تتراوح بين سنتين وخمسة سنوات قبل استردادها كشراء آلات ومعدات بالنسبة للمشروعات الفلاحية"[1].

[1]– جميل أحمد توفيق، "**أساسيات الإدارة المالية** "، دار النهضة العربية بيروت، بدون سنة نشر، ص ص 340 – 341.

3/– تمويل طويل الأجل: ينشأ من طلب على الأموال اللازمة لإجراء التحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأراضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق[1].

ثانياً: من ناحية مصدر الحصول على الأموال

1/– تمويل ذاتها (داخلي): وهو يعبر عن الارتباط المباشر بين مرحلة التجميع ومرحلة الاستخدام بما يتضمنهم ذلك من وحدة مصادر الاستخدام وأهم صور هذا التمويل بالنسبة للمشروعات هو تمويل ذاتي واليه تلجأ غالبية المؤسسات الخاصة كما يمكن للمؤسسات العامة أن تتبعه وتتمتع حينئذ باستقلال مالي وميزانية ذاتية

2/– تمويل خارجي: "هنا يلجأ لتمويل المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاتهم المالية"

ثالثاً: من ناحية الغرض الذي يستخدم لأجله التمويل

1/– تمويل الاستغلال: "يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات للشراء للمواد الخامة أو دفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق ."

2/– تمويل الاستثمار: "يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات و التجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي وما إلى ذلك من العمليات التي تترتب عنها"[2].

[1]– جميل أحمد توفيق، مرجع سابق، ص 341.

[2]– مرجع نفسه، ص 342.

المطلب الثالث: مصادر التمويل ومخاطره

أولا: مصادر التمويل

تحتاج المنشأة لمصادر التمويل وذلك إما لتغطية حاجات طارئة أو موسمية أو عندما تقوم بالتوسع، وقد تعتمد المنشأة على ذاتها في التمويل من خلالها مصادرها الداخلية أو تلجأ إلى مصادر خارجية في تلبية احتياجاتها التمويلية كالقروض بمختلف أنواعها.

1/– مصادر التمويل الداخلي:

أ/– التمويل الذاتي: تمثل نسبة كبيرة بالمقارنة بإجمالي التمويل المطلوب للمشروعات للدول النامية ويرجع ذلك على عدة مزايا كما أنه لا يخضع للضريبة أو لمعدل ضريبة منخفض نسبيا، إذا تجاوز حجم معين كما أنه لا يشكل خطورة على الشركة بل يدعم مركزها المالي بالمقارنة بمصادر التمويل الخاصة[1].

ويعرف أنه : "مجموع القيم أفرزتها المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها بصفة دائمة أو لمدو طويلة نوعا ما"[2].

ويمكن التمييز بين نوعين من التمويل الذاتي: التمويل الذاتي عن طريق الأرباح المحتجزة والتمويل الذاتي الوقائي.

ب/– **الأرباح المحتجزة:**

- **تعريفها:** يقصد بالأرباح المحتجزة التي لا تقوم الشركة بتوزيعها عللا المساهمين وذلك لتقوية مركزها المالي و مساعدتها على النمو والتطور كما تعتبر صمام الأمان للمنشأة تستطيع الرجوع غليه في حالة تعرضها لأي طارئ.[3]

ويمكن تقدير تكلفة الأرباح المحتجزة باستخدام المعادلة التالية:[4]

$$\mathbf{Kr = Ke(1 - T)(1-B)}$$

Kr: تكلفة الأرباح المحتجزة.

Ke: التكلفة الأساسية لتمويل الملكية.

[1]– عبد الغفار حنفي، " **أساسيات التمويل والإدارة المالية**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص435 .

[2]– هيثم صاحب ، علي محمود سعود، "**التمويل الدولي**"، دار الكندي ، طرابلس، 2002، ص 34.

[3]– عبد الحليم كراجة وآخرون، "**الإدارة والتحليل المالي**"، دار الصفاء الطبعة الثانية، عمان، ص34 .

[4]– يحي عبد الغني أبو الفتوح، " **دراسة جدوى المشروعات**"، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص169 .

T: وسطي معدلا الضريبية و الدخل للمساهمين.

B: معدل عمولة الوساطة

ج/- **مزايا وعيوب التمويل بالأرباح المحتجزة**

❖ **المزايا:**

- يعتبر التمويل بالأرباح مصدرا متاحا لكل منشأة التي تحقق أرباحا.
- سهولة الحصول عليها فهو لا يحتاج إلى ضمانات كما في حالة التمويل بالسندات.
- انخفاض التكلفة بالمقارنة مع السندات والأسهم الممتازة.
- إن التمويل بالأرباح المحتجزة لا يترتب عنه أي التزامات على المنشأة كما في حالة التمويل بالسندات والسهم الممتازة.
- إن التمويل بالأرباح المحتجزة لا يضعف المركز التنافسي لكبار المساهمين نظرا لعدم دخولهم في للمساهمة.

❖ **العيوب:**

- عدم توفرها على المصدر في بداية إنشاء المشروع.
- إن استخدام الأرباح المحتجزة في تمويل المشروع يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية للسهم وانخفاض القيمة السوقية له.
- محدودية هذا المصدر وخاصة في السنوات الأولى من المشروع[1].

ب/- التمويل الذاتي الوقائي: إن سعر التكلفة للمنتجات المباعة من طرف المؤسسة يتكون من التكاليف التي لن تظهر في المستقبل كمصاريف الصيانة بالرغم من أنها في سعر البيع المحصل ويمكن حصرها في كل من الإهتلاكات والمؤونات.

❖ **الإهتلاكات**: هو الاندثار الذي يلحق الاستثمار من جراء الاستعمال أو ظهور آلة جديدة والمعبر عنه محاسبيا بالخسارة، والذي يسمح بشراء استثمار جديد عند نهاية الفترة الإنتاجية، فهو إثبات محاسبي للنقص الذي يحدث في قيمة الاستثمار بفعل الاستخدام أو عامل الزمن، وعند نهاية العمر الإنتاجي وبفضل تراكم

[1]- عبد الحليم كراجة ، **مرجع سابق**، ص 88.

الإهتلاكات يمكن للمؤسسة حيازة استثمار جديد لاستثمار نشاطها وهناك عدة طرق لحساب قسط الإهتلاكات. قسط الإهتلاك السنوي = كلفة حيازة الاستثمار / العمر الإنتاجي[1].

حيث أن قسط الإهتلاك هذا يعطي وفق طريقة معينة هي طريقة الإهتلاك الثابت.

❖ **المؤونات:** وهي مبالغ مالية تخصص لمواجهة الخسائر أو التكاليف أو النفقات في قيمة الأصول والتي تسمح باسترجاع القيم المعنوية.

المؤونات = القيمة المحاسبية – القيمة السوقية

ويمكن تقسيم المؤونات إلى قسمين مؤونات عناصر الخصوم ومؤونات عناصر الأصول.

- **مؤونات عناصر الخصوم:** وهي مؤونة الخسائر والتكاليف المحتملة وهي عبارة عن مبالغ موجهة لتغطية خسائر معينة إلا أن المؤسسة غير متأكدة من قيمتها وموعد حدوثها من بينها مؤونة أخطار صرف العملات ومؤونة أخطار المنازعات.

- **مؤونة التكاليف الواجب توزيعها على عدة سنوات** وهي تكاليف مستقلة لا تستطيع المؤسسة تحملها في سنة واحدة فتوزع على عدة سنوات.

- **مؤونات عناصر الأصول** : هذه المؤونات تتعلق بالمخزونات والمدينون، فالمؤسسة في نهاية السنة المالية إذا رأت أن ثمن بيع المخزون أقل من التكلفة فيجب عليها تكوين مؤونة لمواجهة هذه الخسائر المحتملة.[2]

ثانياً: مصادر التمويل الخارجي.

1/– مصادر التمويل الخاصة:

أ/– الأسهم العادية:

❖ **تعريفها:** هي أوراق مالية لا تستحق تحمل قيمة اسمية ولا تعد بتوزيع نسبة الأرباح الثابتة تصدرها الشركة للحصول على أموال ملكية تمنح الأسهم لحامليها حقا للملكية النهائية للشركة، وما يتبع ذلك من تحمل مخاطر أعمال الشركة وتبعات المسؤولية التي تحددها نسبة المساهمة في الشركة وفي حالة تصفية الشركة لا يحق

[1] –عبد الحليم كراجة ، **مرجع، سابق**، ص114 .

[2] –بوشا شي بوعلام، "**المنير في المحاسبة التحليلية**" الطبعة الرابعة، الجزائر،، ص114 .

لحملة الأسهم العادية المطالبة بحقوقهم في القيمة التصوفية للشركة إلا بعد تسوية متطلبات المقترضين وحملة الأسهم الممتازة كافة[1].

تكلفة أموال الأسهم العادية $\mathbf{Ke = p1 / p0 + g}$: $\mathbf{Ke}^{2}$

P0: هي أرباح الأسهم المتوقعة في فترة السنة المقبلة.

P1: هو سعر البيع المتوقع للسهم في السوق في نهاية الفترة.

G: هو معدل النمو المتوقع.

❖ **مزايا وعيوب الأسهم العادية**

- **المزايا:**

➢ لا تشكل كلفة ثابتة على الشركة لأنه لا يستحق عليها عائدا إلا إذا تحقق الربح وتقرر توزيعه.

➢ تغطي الأسهم العادية كمصدر تمويلي للشركة مرونة أكثر من تلك التي تقدمها الأوراق المالية الثابتة الكلفة مثل الأسهم الممتازة كما تكون أقل خطورة من غريها.

➢ تفادي فرض بعض القيود المالية التي ترد مع مصادر التمويل الأخرى مستوى محدد من المديونية المديونية ومستوى معين من رأس المال.

➢ تعتبر الأسهم العادية مصدرا تمويليا مناسبا عندما تكون المؤسسة قد استخدمت كامل طاقتها في الاقتراض

➢ لا تتضمن استحقاق محدد الأمر الذي لا يشكل عبئا على التدفقات النقدية.

- **العيوب:**

➢ يؤدي التوسع في إصدارها إلى وزيادة قاعدة المالكين ويؤثر ذلك على سلطة المالكين الماليين

➢ توسع قاعدة توزيع الأرباح وبالتالي تدني العوائد نتيجة انخفاض الأرباح المحتجز.

[1] محمد أيمن عزت الميداني، "**الإدارة التمويلية غي الشركات**" العبيكان للنشر،الرياض، السعودية، طبعة ،2004، ص547 .

[2] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **مرجع سابق**، ص228 .

- قد تكون الأرباح الموزعة خاضعة للضريبة الأمر الذي يزيد من كلفتها بالمقارنة مع مصادر الدين الأخرى.
- قد تكون تكلفة إصدارها عالية من ناحية الإجراءات.

ب/- الأسهم الممتازة:

❖ **تعريفها:** تمثل الأسهم الممتازة كما هو الحال بالنسبة للأسهم العادية مستند ملكية في الشركة ومصدر تمويلي للشركة المساهمة وإن كان المصدر أقل انتشارا من الأسهم العادية ولا تصدر شركات المساهمة أسهما ممتازة إلا إذا كان هناك توقعا بالقدرة على دفع كوبونات حيث أن هذه الأسهم تجمع بين صفات الأسهم العادية وبين صفات سندات الاقتراض[1].

ويمكن تعريف تكلفة الأسهم الممتازة بمعدل العائد الواجب تحقيقه على استخدام هذه الأموال

تكلفة الأسهم الممتازة: $\mathbf{Kp = dp / pm}$

KP: الأرباح السنوية على الأسهم

Pm: القيمة السوقية للسهم.

❖ **مزايا وعيوب الأسهم الممتازة[2]:**

❖ **المزايا:**

- لا يؤدي عدم دفع عوائدها إلى إفلاس الشركة كما هو الحال في فوائد السندات.
- عوائد مقتصرة على نسبة معينة لا تشارك في أي زيادة في الأرباح كما أنها لا تأكل يذكر في ربحية الأسهم العادية.
- بالرغم من عدم وجود تاريخ محدد لإلغاء الأسهم الممتازة إلا أن حق استدعائها يعطي للشركة المصدرة ميزة استبدالها بوسائل بين الأقل كلفة إذا انخفضت أسعار الفائدة.
- تزيد هامش الأمان المقترضين وتوسع قاعدة الاقتراض وتحسن الصورة الائتمانية للشركة المصدرة.

[1]- مفلح محمد عقيل، **مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي"** ، عمان، الأردن،طبعة 2006، ص 138

[2]- محمد شفيق حسن طنيب ، محمد إبراهيم عبيدات، "**أساسيات الإدارة المالية في قطاع خاص"**، دار المستقبل عمان، 1997، ص 168.

- تقلل احتمالات تأثير الشركة بالأوضاع الاقتصادية السلبية وتحقق عائدا ثابتا بالنسبة للمستثمر.

❖ **العيوب:**

- تكلفتها أعلى من تكلفة القروض حيث أن نصيبها من الأرباح لا ينزل من الوعاء الضريبي للشركة على عكس الحال بالنسبة لفوائد القروض.
- تعرض حامل السهم الممتاز لمخاطر تفوق تلك التي يتعرض لها المقرضون من حيث عدم إلزامية توزيع عائدهم كما هو الحال مع فوائد الاقتراض.
- تأتي الأسهم الممتازة في المرتبة الثانية بعد القروض في الحصول على قيمتها وقت التصفية.

2/– التمويل الإقتراضي: تلجأ المؤسسة إلى الاقتراض لتحويل مشاريعها الاستثمارية حيث هناك نوعين من التمويل بالاقتراض تمويل بالقروض متوسطة وطويلة الأجل وتمويل بالسندات.

أ/– التمويل بالقروض طويلة ومتوسطة الأجل:

❖ **تمويل بالقروض متوسطة الأجل** : وهي تعرف بالقروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة ولكن نقل عن سنوات وهي تنقسم إلى قسمين قروض متوسطة الأجل وقروض الاستئجار.

- **قروض متوسطة الأجل:** تحصل المؤسسة على هذا النوع من القروض من البنوك وشركات التأمين ...الخ، ويتم سداد هذا القرض بصورة منتظمة ولا يتم واحدة بل يتحقق هذا السداد من خلال ما يعرف بجدول الاستهلاك.

وما يميز هذا النوع من القروض فترة السداد متوسطة الأجل، وكذلك الضمانات التي تصل إلى حق المقرض في فرض حد أقصى للقرض متوسط الأجل، الذي يمكن للمؤسسة المقترضة من الحصول عليه خلال فترة والقرض وأحيانا يطلب القرض ضمانا يمثل نسبة من قيمة القرض متوسط الأجل وقد يطلب نسبة من قيمة القرض ولاشك أن الضمان يؤثر على تكلفة القرض.[1]

[1] يحي عبد الغني أبو الفتوح، **مرجع سابق**، ص274 .

- **تمويل بالاستئجار**: هو إنفاق لتمويل واستخدام أصول رأسمالية يتم بين طرفين، المؤجر الذي يتولى شراء الأصل الرأسمالي، والمستأجر الذي يحق له استخدام وتشغيل هذا الأصل الرأسمالي مقابل أداة قيمة إيجاره يتم الإنفاق عليه دون إلزامه بشراء هذا الأصل في نهاية مدة الإنفاق أو خلالها[1].

ويعتبر الاستئجار انفاقا بين منشتين بحث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأ الأخرى، وذلك لمدة أكثر من سنة في مقابل إلزامها بدفع مبلغ معين.

ويتخذ التمويل بالاستئجار عدة أنواع كالاستئجار التشغيلي الذي يستأجر الحسابات آلية وغيرها من الآلات والمعدات، والاستئجار المالي والذي يعتبر مصدر للأموال أي مصدرا للحصول على التدفقات النقدية

❖ **القروض طويلة الأجل**: وتحصل عليها المؤسسات الصناعية خاصة من المؤسسات المالية المختلفة مثل البنوك وشركات التأمين وغالبا ما تستحق هذه القروض بعد فترة طويلة من الزمن، وتتوقف عملية الاقتراض طويل الأجل على ما يتم الاتفاق عليه من شروط بين المؤسسة والجهات التي تقدم هذه الأموال، وذلك فيما يتعلق في معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق وطريقة السداد وما إذا كان التسديد مرة واحدة أو على دفعات، فالقرض الذي تجاوزت مدته سبع سنوات يعتبر من القروض طويلة الأجل[2].

ب/– التمويل بالسندات:

❖ **تعريفها**: تعرف السندات بأنها دين تصدرها الشركة تحمل قيمة اسمية ومعدل فائدة اسمي وتاريخ استحقاق محدد، ويحدد العائد حتى تاريخ الاستحقاق على السندات بحساب معدل الخصم الذي يساوي ما بين القيمة المخصومة لدفعات الفائدة الدورية زائد القيمة الاسمية فإذا كان معدل الفائدة الاسمي يساوي العائد في السوق على سندات مماثلة من حيث الاستحقاق، وخطر التخلف عن الدفع أما إذا كان العائد في الاستحقاق المطلوب أكبر من معدل الفائدة الاسمي فلا يمكن بيع السند إلا بخصم من القيمة الاسمية، وإذا كان العائد المطلوب في السوق أقل من معدل الفائدة الاسمي يباع بعلاوة على القيمة الاسمية.

❖ **أنواعها**: هناك العديد من الأنواع نذكر منها:

- **السندات المضمونة بأصول**: عند طرح هذا النوع من السندات تقم المنشأة بعض الأصول الخاصة بها كرهن ضمانا لحقوق حملة السندات فإذا عجزت المنشأة عن سداد التزاماتها.

[1] – محمد أيمن عزت الميداني، **مرجع سابق**، ص537 .

[2] – محمد الصالح، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، **تقييم الأسهم و السندات: مدخل الهندسة المالية**، الطبعة الثانية،2010، ص 352.

- اتجاه حملة السندات سواء بالنسبة لأصل القرض أو بالنسبة للفائدة يمكن بيع الأصول إتجاههم لأستفاء حقوق المقترضين

- **السندات العادية**:لا يكون لها أي امتيازات على أصول الشركة وبالتالي لأن حملة مثل هذا النوع من السندات هم مجرد مقرضين بضمان جميع أصول المنشأة.

- **سندات قابلة للتحويل**: هذا النوع قبل للتحول إلى أسهم عادية مقابل سعر معين، ويتم هذا التمويل وفقا لرغبة حامل السند.

- **سندات الدخل**: لا يحصل هذا النوع من السندات على عائد إلا إذا حققت المشاة أرباحا تسمح بدفع الفائدة على السندات.

- **السندات ذات العائد المتغير**: يفترض أن عائد السند هو عبارة عن نسبة ثابتة لا تتغير طول فترة القرض إلا أنه في ظل هذا النوع من السندات يرتفع وينخفض ولا يتغير طوال فترة القرض وفقا لتغيرات معدلات الفائدة.

❖ **مزايا وعيوب التمويل بالاقتراض:**

- **المزايا**: هناك عدة مزايا تشجع المؤسسات على استخدامها في التمويل أهمها:

  - يعتبر التمويل بالاقتراض أقل من التمويل بالسهم وذلك بسبب الوفيرات الضريبية التي تتولد عنه.
  - تكلفة الاقتراض المتمثلة في معدل الفائدة لا تتغير بتغير مستوى الأرباح.
  - عدم تدخل المقترضين ولا حملة السندات في إدارة المؤسسة والرقابة على أعمالها.

- **العيوب**: التمويل بالاقتراض ينطوي على بعض العيوب أهمها:

  - قد يؤدي الفشل في سداد فوائد القرض أو أصل الدين إلى تعرض المؤسسة للإفلاس.
  - يؤدي الاقتراض إلى تعريض المؤسسة لنوع من المخاطر يطلق عليها مصطلح المخاطر المالية[1].

[1]- محمد الصالح، نهال فريد مصطفى، جلال إبراهيم العبد، **مرجع سابق**، ص 353.

- قد يعطي نقد الاقتراض حق المقرض في فرض قيود على المؤسسة ومن أمثله هذه القيود، منع المؤسسة من طلب قروض جديدة، منعها من بيع وشراء الأصول الثابتة، منعها من إجراء توزيع الأرباح على الأقل تخفيض نسبتنها تسدد القروض.

ب/– مخاطر التمويل: قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، و تنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:

1.من ناحية السلع الموجودة في المخازن أو المواد الأولية ، فهي معرضة بطبيعة الحال إلى الإختلاس أو الإتلاف بسبب طول مدة تخزينها وعدم طلبها من الزبائن أو بسبب وقوع حريق داخل المخزن .... كل هذا يعتبر بمثابة أخطار مادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات المالية للمؤسسة ، بحيث تنخفض هذه الإيرادات جراء هذه الأخطار المذكورة .

2. إن التسيير الجيد للمؤسسات يسمح بتحقيق الأهداف المتوقعة مستقبلا أو حتى الوصول إلى نتائج أفضل، ومن ثم فإن سوء التسيير من طرف مسيري المشروع يتسبب في تعطيل مدة إنجازه و تحمل المؤسسة تكاليف إضافية غير مرغوب فيها ، و تعتبر أخطاء التسيير بمثابة الأخطار الفنية.

3.النوع الثالث من المخاطر هو المخاطر الاقتصادية التي تنقسم إلى نوعين أساسيين هما:

أخطر عدم كفاية الموارد اللازمة لإتمام المشروع و التي تتسبب في توقف العمل، وفي نفس الوقت ارتفاع تكاليف الإنجاز. ويمكن أن نذكر على سبيل المثال تسديد أجور العمال المتوقفين عن العمل،... ب.خطر تدهور حجم الطلب على المنتج النهائي أي انخفاض رقم الطليات على الإنتاج التام الصنع للمؤسسة من (س) وحدة إلى (س– ن)، حيث ن: تمثل عدد الوحدات التي انخفض بها الطلب ،و يعود ذلك إلى عدة أسباب منها :

*سوء التقدير لرغبات واحتياجات المستهلكين بسبب نقص الخبرة و قلة المعلومات .

* المنافسة الكبيرة في السوق[1] .

[1] – محمد أيمن عزت الميداني، **مرجع سابق**، ص539.

* وجود نقص في السلعة المنتجة، أي السلعة المنتجة لا تعمل أو لا تكون صالحة إلا بوجود سلعة مكملة لها.

وبالمقابل هناك عدة طرق تسمح للمؤسسة بتفادي أو تخفيض هذه المخاطر منها:

1. وضع احتياطات و مخصصات من الميزانية لمواجهة أي خطر محتمل .

2. فيما يخص سوء التقدير لرغبات ومتطلبات المستهلكين، فإنه بالإمكان مواجهته عن طريق الإنفاق على بحوث ودراسات التسويق.

3. التأمين ضد أخطار السرقة والحريق وغيرها من المخاطر، وذلك لدى مؤسسات التأمين.

المبحث الثالث: القروض الموجهة لتمويل الاستثمار وأنواعها

تشمل كلا من القروض متوسطة الأجل والقروض طويلة الأجل وتستعمل لتمويل الجزء العلوي من الميزانية، أي الأصول الثابتة ووسائل العمل داخل المؤسسة.

المطلب الأول : مفهوم الائتمان البنكي

تعتبر عملية منح الائتمان الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، فرغم قيام البنوك التجارية بالعديد من الأنشطة المالية وتقديم الخدمات على نطاق واسع للعملاء، إلا أن الإقراض أو منح الائتمان هو الوظيفة الأصلية لها وكلمة (Crédit) أصلها الكلمة اللاتينية (Credere) والتي تعني وضع الثقة ومن ثم فإن منح الائتمان يعني منح الثقة (Fai re Crédit C'est Faire Confiance) [1].

ولقد جاءت المادة 32 من قانون البنوك المؤرخ في 19 أوت 1986 لتعرف عملية منح الائتمان، بوصفها كل عقد بمقتضاه تقوم مؤسسة مؤهلة لذلك بوضع أو بوعد منح على سبيل السلف، لأموال تحت تصرف أشخاص معنويين أو طبيعيين أو الاثنين معا لحساب هؤلاء الذين يلتزمون بالإمضاء أو التوقيع .

وإذا كان الائتمان في المعني هو "منح الثقة" فانه كاصطلاح اقتصادي يعني " منح المدين أجلا لدفع الدين" وليست كل عملية ثقة تعتبر بالضرورة عملية ائتمان، فالائتمان له عناصر أربعة على الأقل هي:[2]

1/– علاقة مديونية: وتعني وجود عنصر دائن و آخر مدين و ضرورة قيام عنصر الثقة بينهما.

[1] محمد صالح الحناوي، سيدة عبد الفتاح عبد السلام، **مرجع سابق** ، ص266 .

[2] نعمة الله نجيب ، محمد يونس ، عبد النعيم مبارك ،" **مقدمة في اقتصاديات النقود و الصيرفة و السياسات النقدية**" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،2001. ص 100

2- وجود دين: وهو المبلغ النقدي الذي أعطاه الدائن للمدين، والذي يتعين على هذا الأخير أن يرده للأول.

3- الفارق الزمني (الأجل): وهي الفترة التي تمضي بين حدوث المديونية والتخلص منها.

4- المخاطرة : وهي ما يمكن أن يتحمله الدائن نتيجة انتظاره على مدينه من احتمالات عدم التسديد، ولعل هذا من أسباب حصول الدائن على فائدة نتيجة الإقراض.

المطلب الثاني: أنواع الائتمان البنكي

يلعب التمويل البنكي دورا هاما في إشباع الاحتياجات التمويلية للمنشآت والتي تتنوع وفقا لأوجه النشاط الاقتصادي المختلفة : التجارية، الفلاحية، الصناعية.. .، والناتجة عن قصور الموارد المالية المتاحة لديها عن مقابلة متطلبات نشاطها وتحقيق أهدافها، وتتفاوت التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك من حيث آجال الاستحقاق إلى:

أولاً: ائتمان قصير الأجل

1/- موجه لتمويل أنشطة الاستغلال : في العادة تلجأ المؤسسة إلى الائتمان قصير الأجل لتمويل النقص في النقدية والمخزون السلعي[1] ولا تزيد مدة هذا الائتمان عن السنة، و يشكل أكبر نسبة من الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية ويضم الأنواع التالية:

أ/- تسهيلات الصندوق :توجه أساسا بهدف إعطاء مرونة عمل للخزينة، وتعطى عموما للمؤسسات من أجل السماح لها بمواجهة الاختلالات القصيرة جدا من حيث المدة والتي تتعرض لها خزينة المؤسسة في بعض الأحيان كحلول أجل الاستحقاقات الجبائية واستحقاق المودعين وغيرها من الأزمات التي تواجه الخزينة

ب/- السحب على المكشوف : يعرف السحب على المكشوف على أنه تسهيل الصندوق لكن لمدة أطول(عدة شهور) وفيه يقوم البنك بفرض فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها ويطلق على هذه المدة (مدة المكشوف) ، وقد تصل حدود السنة، أما هدفه فيتمثل في تمويل احتياجات رأس المال العامل التي تفوق إمكانيات المؤسسة المخزون السلعي[2].

[1]- عبد الحكيم كراجة و آخرون ، "**الإدارة و التحليل المالي** "، دار الصفاء ، عمان ، 2000 ، ص71 .

[2]- محمد سويلم ،" **إدارة البنوك و صناديق الاستثمار** "، دار ألهاني للطباعة ، دون بلد نشر ، 1996 ص160 .

ج/– القروض الموسمية: وهي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه، فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية، فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج و بيع المحاصيل الفلاحية حيث تحصل المبيعات في فترة ما بعد جني المحصول، وبما أن النشاط الموسمي لا يمكن أن يتجاوز دورة استغلال واحدة (السنة المدينة) فإن هذا النوع من القروض يمكن أن يمتد إلى غاية 09 أشهر.

د/– قروض الربط: ويمنح هذا النوع من الائتمان للزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب تحققها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية وتسمى الأنواع السابقة من الائتمان قصير الأجل بقروض الاستغلال العامة ذاك انها تكون موجهة لتمويل أصول متداولة عامة، على عكس قروض **الاستغلال الخاصة** والتي تكون موجهة لتمويل الأصول المتداولة سواء المخزون أو الحقوق، وتتضمن :

- **التسبيقات على السلع:** وهي عملية تمويل للمخزون مقابل وضع سلع وبضائع تحت تصرف البنك، ويلجأ البنك إلى بيع البضائع المرهونة في حالة عدم التسديد.

- **التسبيقات على الصفقات العمومية:** وتعطى هذه التسبيقات نتيجة إبرام الصفقات العمومية بين الإدارة أو الجماعات العمومية ومجموعة من المقاولين أو الممونين، وتمول هذه الصفقات قصد: إنجاز الأعمال، إرسال التموينات أو أداء الخدمات المختلفة.

- **الخصم التجاري** : وهي تلك العملية التي يتم بموجبها دفع مبلغ الورقة التجارية لحاملها من طرف البنك قبل حلول موعد استحقاقها بعد خصم العمولة[1].

- **الاعتمادات بالتوقيع:** ويتخذ هذا النوع من القروض شكل توقيع البنك لضمان التزامات زبونه اتجاه الآخرين في حدود مبلغ معين ولمدة معينة مقابل عمولة، وتظهر هذه القروض خارج ميزانية البنك، و نقل إليها في حالة عدم التزام الزبون، يتم هذا الاعتماد حسب ثلاثة أشكال:

[1]– محمد سويلم، مرجع سابق، ص ص 161-162.

❖ **الضمان الاحتياطي**: هو عبارة عن التزام مقدم من طرف البنك لصالح الزبون، يتعهد من خلاله بتسديد الورقة التجارية الخاصة بالمدين (زبون البنك) لصالح دائنه (المورد) في ميعاد الاستحقاق ومن ثم فالبنك الموقع ملزم بنفس الكيفية التي يلتزم بها المدين (زبونه).

❖ **الكفالة**: وهي تعهد البنك بتوقيع كفالة، أي أن يدفع إلى الدائن عوض الزبون (المدين) في حالة إعسار هذا الأخير وقد تكون: كفالة جمركية، كفالة ضريبية.

❖ **القبول**: ويتمثل في قيام البنك بتأدية خدمة للزبون دون منحه مبلغا ماليا، ولكن بالتوقيع فقط ويأخذ عدة صيغ وهي[1]:

- تقديم القبول من طرف البنك لضمان قدرة المؤسسة وضمان ملاءة المدين وبالتالي يعنيه عن تقديم الضمان العيني أو التسديد الفوري
- تقديم القبول من البنك لأجل مساعدة الزبون للحصول على قرض من بنك آخر
- تقديم القبول من أجل التعبئة وذلك بتقديم ضمانات من البنك لتسهيل تمويل مؤسسة ما عندما تطلب الحصول على قرض معين.

ثانياً: الائتمان الموجه لتمويل أنشطة الاستثمار

ويتخذ شكل ائتمان متوسط أو طويل الأجل وكحالة خاصة الائتمان الايجاري :

1/– الائتمان متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات (وأحيانا سبعة) ويمنح بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشروعات: مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج أي التمويل الاستثماري لا التشغيلي وفي الواقع يمكن التمييز بين نوعين من الائتمان متوسط الأجل وهي:

- **قروض قابلة للتعبئة**: وهي قروض يستطيع من خلالها البنك التجاري أن يقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي عند الحاجة للسيولة[2].

[1]– عبد المطلب عبد الحميد،"**البنوك الشاملة**"، مرجع سابق، ص 113.

[2]– طارق عبد العال حماد، "**تقييم أداء البنوك التجارية**"، الدار الجامعية، الجزء الثالث، مصر، 2001، ص117.

- **قروض غير قابلة للتعبئة:** وفي هذه الحالة لا يمكن للبنك التجاري إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وتظهر هنا مخاطر تجميد الأموال و أزمة السيولة.

- **ائتمان طويل الأجل:** تلجأ المنشآت التي تقوم باستثمارات طويلة الأجل إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن تعبئتها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد وتزيد مدة هذا الائتمان عن سبع سنوات لتصل إلى عشرين سنة، وتهدف إلى تأمين الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات الإنتاجية إلى رؤوس أموال ثابتة: كالإنشاءات والتجهيزات الفنية المختلفة.

- **الاعتماد الايجاري** : وهو " كل عملية إيجار لمدة طويلة تنتهي بحق الاختيار بالشراء من عدمه مع مراعاة الأقساط المدفوعة ".[1]

أي أن الاعتماد ألإيجاري هو قيام البنك بكراء أو تأجير آلات وتجهيزات وعقارات لمدة معينة مقابل دفع أجرة تتناسب مع تلك المدة، لتبقى مسؤولية الصيانة والتأمين على المستأجر الذي بإمكانه في نهاية العقد أن:

- يرجع المستأجر إلى المؤجر خال من العيوب.
- تجديد عقد الإيجار، بالاتفاق على السعر مجددا.
- شراء الاستثمار بالقيمة المتبقية .

2/– خصائص القرض الإيجاري: يمكننا من خلال هذا التعريف استنتاج الخصائص الأساسية للقرض الإيجازي.

- إن المؤسسة المستفيدة من هذا النوع من التمويل والتي تسم المؤسسة المستأجرة غير مطالبة باتفاق المبلغ الكلي للاستثمار مرة واحدة، وإنما تقوم بالدفع على أقساط تسمى ثمن الإيجار، وتتضمن هذه الأقساط جزء من ثمن شراء الأصل مضافا إليه الفوائد التي تعود للمؤسسة المؤجرة ومصاريف الاستغلال المرتبطة بالأصل المتعاقد حوله.

[1]– شاكر القزويني، **مرجع سابق**، ص 138.

- إن ملكية الأصل أو الاستثمار أثناء فترة العقد تعود إلى المؤسسة المؤجرة وليس للمؤسسة المستأجرة، وتستفيد هذه الأخيرة من حق الاستعمال فقط وتبعا لذلك تكون مساهمة المؤسسة المؤجرة قانونية ومالية، بينما تكون مساهمة المؤسسة إدارية واقتصادية.

- في نهاية العقد تتاح للمؤسسة المستأجرة ثلاث خيارات إما أن تطلب تجديد عقد الإيجار وفق شروط يتفق بشأنها مجددا وتستفيد بالتالي لفترة أخرى من حق استعمال هذا الأصل دون أن تكسب ملكيته.

- وإنما أن تشتري نهائيا هذا الأصل بالقيمة المتبقية المنصوص عليها في العقد وفي هذه الحالة تنقل الملكية القانونية للأصل للمؤسسة المستأجرة إضافة إلى حق الاستعمال وهذا هو الخيار الأخير أن تمتنع عن تجديد العقد وتمتنع أيضا عن شراء الأصل وتنهي بذلك العلاقة القائمة بينهما وتقوم بإرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

- تقيم عملية القرض ألإيجاري علاقة بين ثلاثة أطراف هي المؤسسة المؤجرة والمؤسسة المستأجرة باختيار الأصل الذي ترغب فيه لدى المؤسسة الموردة، وتقوم المؤسسة المؤجرة بإجراءات شراء هذا الأصل من المؤسسة الموردة ودفه ثمنه بالكامل، ثم تقديمه إلى المؤسسة المستأجرة على سبيل الإيجار طبعا.

مزايا وعيوب القرض ألإيجاري

1/– المزايا: يوفر القرض ألإيجاري مجموعة من المزايا أهمها:

- مقدرة المستأجر على سداد إيجار الأصول دون التركيز على حجم أصوله ومقدار رأسمال وحجم نشاطه.

- احتفاظ الشركة الممولة بملكية الأصل موضوع الإيجار بجعلها تستغني عن كثير من التي تتطلب في حالة التمويل النقدي التقليدي.

- تقدم مؤسسة الإيجار للمستأجر ما يقارب 100% من التمويل المطلوب في حين أن التمويل التقليدي في أحسن الظروف لا يمثل سوى 70% من حجم الاستثمار.

- يعتبر التمويل بواسطة الإيجار الطريقة المثلى لتمويل المؤسسات الطويلة والمتوسطة التي حرمها صغر حجمها من الاستفادة من التمويل التقليدي لافتقارها للضمانات اللازمة بالرغم من مرد وديتها العالية وكفاءة رأسمال المرتفعة[1].

[1]– عبد المطلب عبد الحميد،"**البنوك الشاملة**"، مرجع سابق، ص 117.

2/- العيوب:

رغم كل الإيجابيات التي تم ذكرها، إلا أنه لا يكاد يخلوا من بعض العيوب أبرزها هو ارتفاع تكلفته حيث أن قسط الإيجار إضافة إلى اهتلاك الأصل، المصاريف العامة التي تتحملها المؤسسة المؤجرة ومكافآت عن رأسمال المؤجر وهامش من الربح، إذ أن شركة الإيجار تهدف إلى الحصول على معدل يتراوح بين 13% إلى 18% كمعدل متوسط الفائدة.

خلاصة الفصل:

إن السبيل الوحيد للتنمية الاقتصادية هو إقامة مشاريع استثمارية باعتبار أن المؤسسات الاقتصادية من أهم المتعاملين الاقتصاديين و الركيزة الأساسية لبناء الاقتصاد، فان تحصيلها لقدر من الموارد و إنفاقها على مختلف الأوجه الاستثمارية يعتبر ضرورة لتحقيق النمو و على هذا الأساس يجب توفير معطيات إحصائية دقيقة و معرفة وافية للحاجيات و التغيرات المستقبلية و ذلك لا يتم إلا بتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها وتجسيدها على أرض الواقع و لا يكون هذا الأخير إلا بوجود جهاز مصرفي يضمن تمويل هذه الاستثمارات .

الفصل الثالث

دراسة حالة المشاريع الممولة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

(ANSEJ) -سعيدة-

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المبحث الثاني: نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار ANSEJ

المبحث الثالث : حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ومكونات دراسات الجدوى الخاصة بها

تمهيد:

إن تنامي ظاهرة تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نظرا لغياب مصادر التمويل المتاحة بالنسبة لأصحاب الأفكار الاستثمارية والدعم المالي الكبير الممنوح عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والمتمثل في قروض بدون فوائد لمختلف المشاريع الاستثمارية، وتخفيض نسب الفوائد المستحقة على القروض الممنوحة من طرف البنوك، بالإضافة إلى مختلف الامتيازات الضريبية والجبائية، لدا ارتأينا استكمال الشق التطبيقي من دراستنا من خلال دراسة ميدانية قمنا بها في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرع سعيدة.

المبحث الأول: نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

المطلب الأول: تقديم وكالة دعم تشغيل الشباب لولاية سعيدة

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر ألمقاولتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل الموافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

أولاً: شروط التأهيل

- أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة.
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع.
- أن يكون بدون عمل.
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

ثانياً: مراحل المرافقة

- فكرة المشروع.
- استقبال و توجيه.
- اعداد المشروع.
- المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب.

- موافقة البنك.
- تكوين صاحب المشروع.
- تمويل المشروع.
- الانطلاق في النشاط.
- متابعة النشاط.

ثالثاً: القروض الإضافية بدون فائدة لـ

1/– عربة ورشة:

حاملو شهادة التكوين المهني، المتراوح عمرهم بين 19 و40 سنة، يمكنهم الاستفادة من تمويل نشاطهم **عربة ورشة** في إطار دعم الوكالة بنسبة 28% أو 29% وبمساهمة شخصية بنسبة 01% أو 02% وبقرض بنكي بنسبة 70% (المخفض الفوائد 100%)، وذلك لاقتناء ورشتهم المتنقلة وممارسة نشاطهم في مجالات الترصيص، كهرباء العمارات، التدفئة، التبريد، تركيب الزجاج، دهن العمارات ومكانيك السيارات.

وزيادة على ذلك، تستفيدون أيضا من قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة بقيمة 500.000دج.

2/– مكاتب جماعية:

الأطباء، المحاسبين الخبراء، المحاسبين، المدققين للحسابات، مكاتب الدراسات التابعة لقطاع البناء والأشغال العمومية، يمكنهم الاستفادة من تمويل نشاطهم في إطار القروض الممنوحة إياهم من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وبقرض بنكي بنسبة 70% (المخفض الفوائد 100%)، وذلك بمساهمة شخصية بنسبة 01% أو 02% من كلفة الاستثمار.

وزيادة على ذلك، يستفيدون أيضا من قرض للكراء بقيمة تصل الى 1000.000دج، مع زميل واحد أو أكثر في نفس المقر "**مكتبهم الجماعي**".

يعتبر القرض الإضافي، قرض بدون فائدة، زيادة على دلك القروض الممنوحة في إطار التمويل الثلاثي[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب.

3– قرض الكراء:

أصحاب المشاريع في مجال الخدمات، يريدون إنشاء مؤسستهم المصغرة، زيادة على مساهمتهم شخصية بنسبة 01% أو 02%، قرض الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بنسبة 28% أو29% والقرض البنكي مخفض الفوائد 100%، (0% نسبة الفوائد)، ويستفيدوا أيضا من **قرض الكراء** بدون فائدة يصل إلى 500.000 دج لجميع النشاطات **باستثناء ذلك الخاصة بالمكاتب الجماعية**.

إن مدة تسديد القرض البنكي لا يمكنها أن تكون أقل من ثمن (08) سنوات منها 03 سنوات إرجاء.

المطلب الثاني: أنواع الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة

أولاً: التمويل الثنائي

1/– التركيبة المالية: في صيغة التمويل الثنائي تشكل التركيبة المالية من:

أ/– المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

ب/– قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب[1].

2– الهيكل المالي للتمويل الثنائي:

الجدول رقم 01: المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5000.000دج	%29	%70

الجدول رقم 02: المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثنائي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5000.001 دج إلى10.000.000دج	%28	%72

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

3/– الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ– في مرحلة انجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب– في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات، (**المدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب**).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية .
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) ابتدءا من تاريخ الاستغلال، (**المدة ثلاث (03) سنوات ابتدءا من تاريخ بداية النشاط ، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب**).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:
  - 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
  - 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
  - 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب .

ثانياً: التمويل الثلاثي لإنشاء مؤسسة مصغرة

1- التركيبة المالية: يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع[1].

2- الهيكل المالي للتمويل الثلاثي:

الجدول رقم 03: المستوى الأول للهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة(وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5000.000 دج	%29	%1	%70

الجدول رقم 04: المستوى الثاني للهيكل المالي للتمويل الثلاثي

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%2	%70

3- تخفيض نسب الفوائد البنكية: تخفض نسبة فائدة القرض البنكي ب 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

4- الإعانات المالية: تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض إضافية:

- قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادة التكوين المهني.
- قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000دج.

[1]- وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون ...) لإنشاء مكاتب جماعية[1].

5– الامتيازات الجبائية: تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ– في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب– في مرحلة استغلال المشروع:

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات (**المدة ثلاث (03) سنوات، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب**).
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية .
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) ابتدءا من تاريخ الاستغلال، (**المدة ثلاث (03) سنوات ابتدءا من تاريخ بداية النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب**).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي ب:
  - 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
  - 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.

[1]– وثائق مقدمة من طرف الوكالة .

- 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

المطلب الثالث: صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القرض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع

أولاً: تعريف الصندوق

وضع الصندوق تحت وصاية وزير العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي، و موطنه لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، يدير الصندوق مجلس الإدارة و يسيره المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانياً: دور الصندوق

تم إنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها للشباب ذوي المشاريع من أجل ضمان القروض التي تمنحها البنوك و المؤسسات المالية للمشاريع الاستثمارية المحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

يكمل صندوق الضمانات المقدمة من قبل المستثمرين إلى المؤسسات المقرضة (البنوك) و المتمثلة في:

- رهن التجهيزات بالدرجة الأولى لصالح البنك أو المؤسسات المالية، و في الدرجة الثانية لصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- تحويل التأمين متعدد الأخطار لفائدة البنك.
- رهن الأجهزة المتنقلة.

ثالثاً: المنخرطون في الصندوق

يتمثل المنخرطون في صندوق الضمان في كل من البنوك التي تمنح القروض لتمويل المشاريع الاستثمارية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب و الشباب أصحاب المشاريع الذين اختاروا صيغة التمويل الثلاثي لإنجاز أو توسيع مشاريعهم[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

رابعاً: كيفية الانخراط في الصندوق

ينخرط الشاب صاحب المشروع في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تبليغ الموافقة البنكية، وقبل تسليم قرار منح الامتيازات من قبل مصالح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ، فانخراطه يسبق تمويل مشروعه.

يحسب مبلغ الاشتراك في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح و مدته.

يقوم صاحب المشروع بدفع الاشتراك دفعة واحدة في الحساب المحلي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع .

المبحث الثاني: نموذج عن دراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار ANSEJ

من أجل عرض مدى مساهمة البنوك في تمويل الاستثمار ودعمه ارتأينا أخذ نموذج من المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نظرا لنشاط البنوك الواسع في هذا المجال

المطلب الأول:عرض المشروع و المزايا المالية له

أولاً: عرض المشروع

- نشاط مخبزة.
- تاريخ تقديم المشروع 15/12/2011.
- تاريخ قبول المشروع من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 16/04/2012.

ثانياً: المزايا المالية

- عدم تحمل فوائد على السلفة المقدمة.
- إمكانية زيادة حجم السلفة إذا تطلب ذلك[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

المطلب الثاني: المزايا الجبائية للمشروع

أولاً: خلال فترة تأسيس المشروع

- الإعفاء من مصاريف التسجيل.
- الإعفاء من TVA لكل من مشتريات،معدات أو خدمات تدخل بصورة مباشرة في تأسيس الاستثمار.
- الاستفادة من تخفيض 5% من رسم الجمارك في حالة المعدات المستوردة.

ثانياً: خلال فترة تشغيل الاستثمار:(انطلاق النشاط)

يستفيد من الإعفاء الضريبي لمدة 3 سنوات ضريبة على الأرباح وضريبة على الدخل الاجمالي و ضريبة على النشاط المهني.

المطلب الثالث: القوائم المالية التقديرية للمشروع

أولاً: هيكل الاستثمار

وهو الجدول الذي تحصر فيه كل التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع كما هو مبين في الجدول التالي[1]:

الجدول رقم 05: هيكل الاستثمار للمشروع

البيان	المبلغ الأولي دج	المبلغ النهائي دج
المصاريف الأولية	167037	120524
اشتراك في صندوق الضمان على القروض	76837	70200
التأمين	70200	30324
مصاريف أخرى	20000	20000
معدات صناعية	5000000	5000000
معدات محلية	5000000	5000000
مصاريف التركيب	60000	114198
رأسمال العامل	60000	114198
المجموع	5227037	5234722

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

❖ من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح دراسة الجدوى للمشروع المقترح مبرزا حجم رأسمال الواجب لتأسيس هذه المخبزة يتضح لنا أن رأسمال المشروع المطلوب معظمه من أجل شراء المعدات الصناعية كما تبين أنها محلية غير مستوردة حيث تشكل هذه الأخيرة ما نسبته 96% من اجمالي المال المطلوب، ما تبقى موزع بين التأمين و الضمانات و مصاريف التركيب.

ثانياً: هيكل المالي

هو الجدول الذي يبين فيه مصادر تمويل المشروع ومقدار كل منها، وقد تم تمويل إجمالي التكاليف الاستثمارية من خلال عدة مصادر مختلفة تتلخص في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: هيكل تمويل مشروع المخبزة

مصادر التمويل	المعدل الأولي	الهيكل الأولي	المعدل النهائي	الهيكل النهائي
مساهمة الشخصية	%2	104541	110000	%2
مساهمة الوكالة	%28	1463570	1465722	%28
القرض البنكي	%70	3658926	3659000	%70
المجموع	**%100**	**5227037**	**5234722**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

❖ يمكن التعبير عن الجدول من خلال الشكل التالي[1]:

الشكل رقم 02: مصادر تمويل المشروع

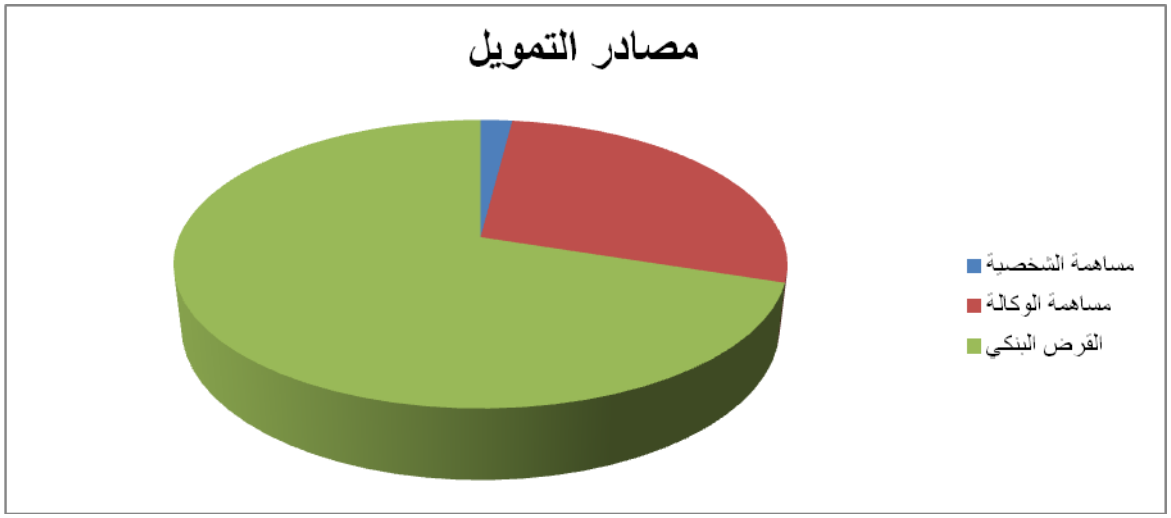

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب .

❖ من الشكل السابق تبين أن مساهمة البنك في تمويل المشروع تأتي الأولى بدرجة أهمية تقدر ب 70% وهذا معناه أن هذا الأخير (البنك) له دور أولي هام جدا في تمويل وترقية المشاريع ولعل برز ذلك في هذا النموذج.

ثالثاً: جدول اهتلاك القرض:

مبلغ القرض 3659000,00 دج

مدة القرض: 8 سنوات

معدل الفائدة: 5,25 %

معدل الامتياز: 100%

الجدول رقم 07: اهتلاك القرض

	السنة 1	السنة 2	السنة 3	السنة 4	السنة 5
القسط	457375 ,00	457375,00	457375,00	457375,00	45375,00
الباقي للتسديد	3659000,00	3201625,00	2744250,00	2286875,00	1828500,00
الفائدة	192097,50	168085,31	144073,13	120060,94	96048,75
الضمانات	12806,50	11205,69	9604,88	8004,06	6403,25

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

❖ من خلال الجدول يتضح أنه تم تقسيم مدة تسديد القرض إلى 5 سنوات في حين المدة الفعلية للقرض هي 8 سنوات وهذا لكون صاحب المشروع يستفيد في 3 سنوات الأولى من الإعفاءات وحتى عدم تسديد يبدأ إلا بعد مرور 3 سنوات من انطلاق المشروع[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب .

المبحث الثالث: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية ومكونات دراسات الجدوى الخاصة بها.

المطلب الأول: مكونات دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الممولة من طرف الوكالة

تقترح الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على أصحاب الأفكار الاستثمارية توجيهات عامة من أجل إعداد دراسة عن المشاريع الاستثمارية الخاصة بهم، بمختلف الجوانب الاقتصادية والبشرية، التقنية والمالية والقانونية.

أولاً: خطوات إنشاء المشروع

تشمل عملية الإنشاء عدة مراحل يجب على أصحاب المشاريع الاستثمارية تخطيها مع مرافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمثل في:

1/– البحث عن الفكرة: إن فكرة المشروع هي نتيجة:

- ملاحظة سلوكات وتصرفات الأفراد في حياتهم اليومية.
- زيارة الصالونات والمعارض.
- المحادثات مع صانعي ومستعملي المنتجات والخدمات.

لكن في الواقع العملي يجب أن تبدأ فكرة المشروع من خلال دراسة أنماط الاستهلاك والإنتاج أو من بيانات الصادرات والواردات، ومن مجموعة الأفكار التي يتم الحصول عليها من مصادر المختلفة المتعددة يمكن تحديد مجموعة من الأفكار الجديرة بالاهتمام والدراسة استنادا إلى بعض المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في تحليل الاختيار النهائي لمجموعة الأفكار نذكر منها:

- مدى توافر رأس المال المطلوب لتمويل المشروع المقترح مع الحدود القصوى المسموح بها للمستثمر وعليه يتم استبعاد المشروعات التي تفوق هذه الحدود.

هل المشروعات المقترحة تدخل ضمن المشروعات المسموح بها، حيث أن الدولة قد لا تسمح للأفراد أو للشركات الخاصة بإقامة مشاريع معينة لدواعي أمنية أو أن مثل هذه المشاريع تدخل في إطار نشاط الدولة، كذلك قد تضع الدولة قيودا معينة على إنشاء بعض المشاريع كالمشروعات التي تؤثر على البيئة[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب .

- مدى توافق المشروعات المختارة مع القيود التي تضعها الدولة كقيود تحويل العملة أو قيود الاستيراد مثلا.

- محاولة الاستفادة من قوانين الاستثمار كالإعفاءات الجمركية أو الإعفاء من الضرائب لمدة معينة لبعض المشاريع، أو تنمية مناطق صناعية معينة، أو تشجيع الدولة للمشروعات التي تتسم طابع تكنولوجي حديث أو التي تنتج سلعا للاستهلاك المحلي لتحل محل الواردات، أو المشروعات التي تستخدم الخامات المحلية[1].

2/– إعداد المشروع:

بعد التحقق من التحفيزات الشخصية لإنشاء مشروع و من صحة الفكرة الاستثمارية بإمكان أصحاب المشاريع الشروع في إعداد دراسة الجدوى لمشروعاتهم ، التي تتضمن خمس جوانب كبرى هي:

- الجانب التسويقي.
- الجانب البشري.
- الجانب التقني.
- الجانب المالي.
- الجانب القانوني.

ثانياً: الجانب التسويقي

يقوم المستثمر خلالها بدراسة الجدوى التسويقية للمشروع من خلال، تحديد المنتوج بدقة ثم أعداد خطة لجمع المعلومات من أجل:

- معرفة المنافسين: نقاط القوة، نقاط الضعف.
- معرفة الطلب (السن، الفئات الاجتماعية المهنية، مسار الشراء من يشتري ؟ وبأي وتيرة ...؟).
- تحديد المبيعات المتوقعة.
- وضع إستراتيجية تجارية، فيما يخص الأسعار والتوزيع والاتصال.

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

في هذا الإطار فإن متطلبات السوق من أهم المعايير التي تستخدمها الوكالة في انتقاء المشاريع الاستثمارية، ونقصد بمتطلبات السوق: قدرة السوق على استيعاب المشاريع الاستثمارية الجديدة سواء على مستوى السوق المحلي بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشط على المستوى المحلي، وعلى مستوى السوق الوطني بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تنشط على المستوى الوطني.

لكن في الواقع العملي نلاحظ غياب كامل لدراسة الجدوى التسويقية، أرجعه العاملين في الوكالة إلى عدة أسباب أهمها:

- صعوبة تحديد حجم الطلب الداخلي على السلعة التي سوف ينتجها المشروع.
- صعوبة تحديد حجم الإنتاج الداخلي وهل يغطي الطلب المحلي، وفي حالة وجود عجز بين الإنتاج والاستهلاك، يصعب تقدير حجم هذا العجز، ووسائل تغطيته سواء عن طريق الاستيراد أو باستخدام السلع البديلة.
- صعوبة تحديد إمكانية تصدير منتجات المشروع، والذي يتطلب دراسة السوق الخارجي للوقوف على ذلك.
- صعوبة دراسة أسعار بيع السلعة محليا و خارجيا، ودلك ناتج عن صعوبة دراسة تكاليف انتاجها، وبحث هوامش الربح من ميزانيات الشركات التي تعمل في نفس النشاط.
- صعوبة التنبؤ بالطلب المستقبلي على السلعة، وذلك ناتج عن صعوبة دراسة عدد السكان ومعدلات الاستهلاك ومدى تأثره بالزيادة أو النقص سنويا، ودراسة دخول الأفراد وتطورها، واحتمالات تغير أذواق المستهلكين.
- صعوبة دراسة كيفية تسويق إنتاج المشروع وتحديد منافذ التوزيع وأشكالها وأماكنها واحتمالات الطلب مستقبلاً، وصعوبة توقع فتح أسواق جديدة لهذا المنتج[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

ثالثاً: الجانب البشري

1/– المنشئ:

حيث يجب أن يستوفي شروط التأهيل الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من التمويل، أما بالنسبة لكفاءة المنشئ، فبالإضافة إلى المؤهلات التي يتمتع بها أصحاب المشروعات الاستثمارية (دبلوم، شهادة عمل...)، يستفيدوا كذلك من تكوين لفترة قصيرة حول تقنيات إدارة وتسيير المؤسسات.

وهنا تظهر أهمية كفاءة المستثمر كمعيار لقبول أو رفض تمويل المشروع الاستثماري، حيث يجب على صاحب الفكرة الاستثمارية التمتع بالكفاءة اللازمة لتقدير احتياجات المشروع من تكاليف استثمارية وتكاليف التشغيل وتقدير الإيرادات التي ستنتج عن استغلال المشروع وتسييره بطريقة مثلا تمكنه من تسديد القرض المستحق عليه.

لكن في الواقع العملي نلاحظ عدم استفادة غالبية المستفيدين من التمويل في إطار ANSEJ، في ظل غياب شبه كامل لدورات التكوين، يرجعه العاملين في الوكالة إلى نقص المؤطرين و المكونين.

2/– الشركاء: حيث يمكن أن يكون المشروع فردي أو مجموعة من الشركاء.

3/– العمال الأجراء:حيث تكون الأفضلية للمشروع الأكثر تشغيلا للعمال، من خلال عدد مناصب عمل جديدة مستحدثة سواء كانت دائمة أو مؤقتة.

في هذه النقطة يمكن أن نقترح استعمال معيار معامل التشغيل للمفاضلة بين المشاريع الطالبة للتمويل، والذي يمثل نسبة الأموال المستثمرة على عدد العمال في المشروع، وذلك من خلال الطريقة التالية:

معامل التشغيل = التكاليف الاستثمارية/ عدد العاملين بالمشروع[1]

بهذه الطريقة تكون الأفضلية للمشروع صاحب أقل معامل تشغيل.

رابعاً: الجانب التقني

تعتبر دراسة الجدوى التقنية العمود الفقري والمحور الأساسي لدراسة الجدوى الاقتصادية، فهي تمثل نقطة البداية في عملية تقديرات التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل والتكنولوجيا المستعملة، تتوقف الدراسات

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

التقنية للمشروع على البيانات الأساسية المستمدة من دراسة السوق وهناك عدة نقاط أساسية في مجال الدراسة التقنية للمشروع الاستثماري تتمثل في:

1/- إن اختيار العتاد يجب أن يدخل في الحسبان:

- خصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة.
- الكميات التي سيتم إنتاجها.

2/- التفكير باستمرار في:

- البحث عن الاستغلال الأمثل للعتاد
- تفادي التقليل أو الإفراط من استعمال العتاد.

لكن الملاحظ أن هذه النقاط رغم أهميتها، لا يمكن أن تكون دراسة تقنية متكاملة للمشروع الاستثماري، حيث يجب أن تتضمن تحديد:

- تحديد المواصفات التقنية للمشروع والتكنولوجيا المستخدمة.
- تحديد الطاقة الإنتاجية العادية للمشروع وكذا تحديد الطاقة الإنتاجية القصوى التي يمكن التوصل إليها.
- تحديد الخطوات التي تمر بها العملية الإنتاجية للوصول إلى المنتج .
- التخطيط الداخلي للمصنع وتحديد أماكن خطوط الإنتاج بما يحقق الانسيابية في التشغيل ووصول مستلزمات التشغيل إلى أماكن احتياجاتها دون عوائق أو مشاكل، وكذلك نقل المنتج التام إلى أماكن تخزينه في سهولة ويسر.
- تحديد مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية وبحث مدى توفرها في السوق المحلي أو استيرادها في حالة عدم توفرها.
- توفر الطاقة (مياه –كهرباء– المواد البترولية).
- معالجة المخلفات الصناعية، وحماية البيئة[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

- قطع الغيار و مصادرها.

أما في الواقع العملي نلاحظ اقتصار الدراسة التقنية للمشروع من طرف الوكالة على تقدير قيمة الاستثمار اللازم من أجل القيام بالمشروع، بالاعتماد على الفواتير الشكلية المطلوبة غلى صاحب المشروع، وعدم الاهتمام بخصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة أو الكميات التي سيتم إنتاجها وغيرها من النقاط السابقة الذكر.

خامساً: الجانب المالي

إن الدراسة المالية التي تقوم بها الوكالة تهدف إلى التحقق من الجدوى المالية للمشروع وذلك من خلال:

- التحقق من الربط بين احتياجات المالية وإمكانيات الموارد.
- التحقق من مردودية المشروع.

وذلك عن طريق اعداد الميزانيات العامة التقديرية، وجدول حسابات النتائج لكل سنة من السنوات الثمانية الأولى والتي تمثل مدة القرض البنكي، وذلك عوضا للعمر الاقتصادي للمشروع، ثم القيام بتقدير التدفقات التقنية المتوقعة للمشروع وذلك بافتراض، حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لتقييم المشاريع الاستثمارية وفق عدة معايير.

- تسمح نتائج الدراسة المالية في اتخاذ القرار بشأن:

- **إنجاز المشروع**: أي أن المشروع مقبول وذو جدوى مالية، وتم اتخاذ قرار بتمويله.
- **إعادة النظر في العناصر التجارية أو التقنية**:أي تأجيل منح الموافقة على تمويل المشروع الناتج إلى المبالغة في تقدير التكاليف الاستثمارية اللازمة، وذلك من خلال إدراج عتاد ليس له صلة بالعملية الإنتاجية مثل سيارة رباعية الدفع بالنسبة لمقاول أشغال عمومية، أو تجاوز الحد الأقصى للتمويل الممنوح.
- **التخلي عن المشروع**: أو بعبارة أخرى رفض تمويل المشروع وهذا ناتج على عملية التقييم التي تثبت عدم جدوى المشروع ماليا.

وهنا يمكن القول أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تولي الجانب المالي أهمية كبيرة عند اتخاذ القرار التمويلي، حيث تعتبر دراسة الجدوى المالية للمشروع الاستثماري هي المرحلة الأساسية التي من خلالها يتم اتخاذ قرار الموافقة أو تأجيل أو التخلي عن تمويل المشروع الاستثماري.

سادساً: الجانب القانوني

يعتبر هذا الجانب الإطار التشريعي للمشروع، والذي يؤثر على مستوى التزامات أصحابها اتجاه مختلف الشركاء والتي تتلخص فيما يلي:

1/– الالتزامات المتعلقة بالقرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة: تتمثل فيما يلي:

أ/– تسديد القرض عن طريق التحويل إلى حساب الوكالة بأقساط سداسية طبقا للآجال المحددة.

ب/– دفع قيمة الرسوم والعمولات المرتبطة بتسخير واستعمال القرض وكذا كل الرسوم والعمولات التي يمكن أن تضاف إلى ذلك طبقا للنصوص التشريعية والقانونية (شروط البنوك).

2/– الالتزامات العامة: وتتمثل في:

أ. انجاز المشروع طبقا للشروط المنصوص عليها في إطار جهاز دعم تشغيل الشباب.

ب. عدم التخلي– وتحت أي ظرف من الظروف– عن المعدات المقتناة في إطار الاستثمار الموضح في هذا الدفتر والمحددة في قائمة التجهيزات إلى غاية اهتلاكها التام.

ج. الاستجابة لكل استدعاء من طرف الوكالة الوطنية لعم تشغيل الشباب وتسهيل كل الزيارات الميدانية التي يقوم بهام وظفوا الوكالة الوطنية في إطار المتابعة، وكذا تيسير الدخول إلى المحلات والبنايات المتعلقة بالمشروع.

د. عدم إدخال أي تغيير على القانون الأساسي للمؤسسة، سجلها التجاري، معداتها، أشغال التهيئة وموقع المشروع دون إعلام الوكالة بذلك.

هـ. يتقدم صاحب المشروع إلى فرع الوكالة بعد استكمال انجاز المشروع وقبل الانطلاق في النشاط بغرض الاستفادة من قرار منح الامتيازات الخاصة بفترة الاستغلال .

و. رهن حيازي لجميع المعدات المقتناة في إطار المشروع المشار إليه في دفتر الشروط بالإضافة إلى تسجيل رهن المنقول على العتاد المتحرك لصالح البنك المقرض في الدرجة الأولى ولصالح الوكالة في الدرجة الثانية[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

ز. اكتتاب تأمين على جميع معدات المؤسسة ضد كل الأخطار بنسبة 100% مع الأخذ في الاعتبار قيمتها بكامل الرسوم مع حلول البنك المقرض محل المؤسسة المكتتبة غي الدرجة الأولى و الوكالة في الدرجة الثانية، على أن يجدد هذا التأمين إلى غاية انتهاء تسديد القرض.

ح. للاستفادة من الامتيازات الضريبية الخاصة بمرحلة الاستغلال، يجب على صاحب المؤسسة تقديم الوثائق التالية (على نسختين):

- فواتير شراء المعدات: آلة، سيارة، أدوات عمل ،أشغال تهيئة.
- البطاقة الجبائية.
- السجل التجاري.
- عقد رهن حيازي للمعدات المقتناة أو البطاقة الرمادية مسجل عليها رهن المنقول طبقا لفواتير الشراء.
- شهادة التأمين السنوية متعددة الأخطار للعتاد غير المتحرك وشاملة الأخطار للعتاد المتحرك.
- رخصة الاستغلال بالنسبة للنشاطات المنظمة قانونا.

ط. تقديم نسخة من جدول تسديد القرض البنكي لمصالح الوكالة وكدا الوثائق التي تثبت تسديد أقساط القرض البنكي[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

المطلب الثاني: حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية للفترة 1998–2017

الجدول رقم 08: عدد الملفات المودعة لدى وكالة دعم تشغيل الشباب للفترة 1998–2017

العدد	القطاع	عدد الملفات المودعة	عدد شهادات التأهيل	عدد الملفات الممولة	النسب المئوية
1	إداري	0	0	0	%0
2	صناعي	3611	2869	1935	%17.18
3	البناء والأشغال العمومية	521	419	256	%24.79
4	الفلاحة	5139	4110	2423	%24.45
5	الخدمات	8221	6374	3789	%39.12
6	الحرف	3522	2483	1194	%16.76
7	المجموع	21014	16255	9599	%122.3

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

- أحصت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لفرع سعيدة، منذ تأسيسها سنة 1998 إلى غاية سنة 2017، 21014 ملف طلب تمويل، تم الموافقة على تمويل 9599 مشروع استثماري، كما هو مبين في الجدول أعلاه[1].
- يمكن التعبير عن الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 03: عدد الملفات المودعة لفترة 1998–2017

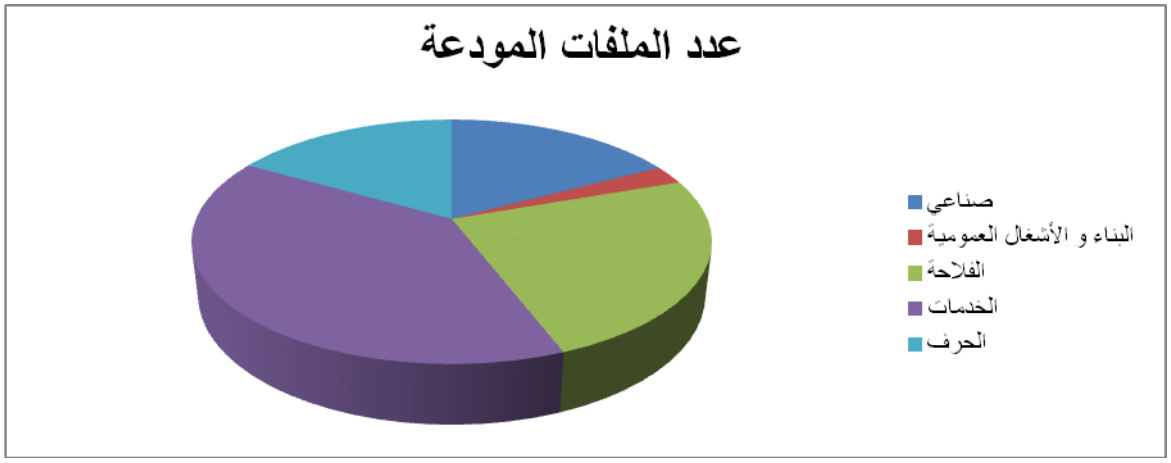

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

❖ من الشكل أعلاه يتبين لنا أن أغلبية طالبي التمويل يرغبون في تمويل نشاطات خدمية بنسبة تقدر ب 39.12% ، يليها مودعي الملفات الراغبين في تمويل نشاطات البناء و الأشغال العمومية بنسبة 24.79 % ، تليها ملفات الراغبين في تمويل نشاطات الخاصة بقطاع الفلاحة بنسبة 24.45 % ، ثم الخاصة بقطاع الصناعة بنسبة 17.18%، و في الأخير ملفات الحرفيين بنسبة 16.76%

المطلب الثالث : أنواع التمويل للفترة 1998–2017

منذ تأسيس الوكالة سنة 1998 إلى غاية سنة 2017 تم استحداث 9599 مشروع استثماري جديد في مختلف قطاعات، النشاط و تتوزع بينها كالآتي:

الجدول رقم09: عدد المشاريع ثلاثية التمويل للفترة 1998–2017

البنوك	العدد	النسب المئوية
BADR	4086	%42.57
BNA	1745	%18.18
CPA	1339	%13.95
BDL	1219	%12.70
BEA	1210	%12.61
المجموع	9599	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

❖ تجدر الإشارة أن كل مشروع يمنح له التأهيل و الموافقة على التمويل من طرف ANSEJ، يعاد دراسته و تقييمه من طرف البنك في حالة التمويل بصيغة التمويل الثلاثي، حيث تتعامل الوكالة مع كل من البنوك الخمسة (BADR-BNA- CPA- BDL- BEA) كما هو مبين في الجدول أعلاه.

❖ يمكن التعبير عن الجدول من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: عدد المشاريع ثلاثية التمويل للفترة1998–2017

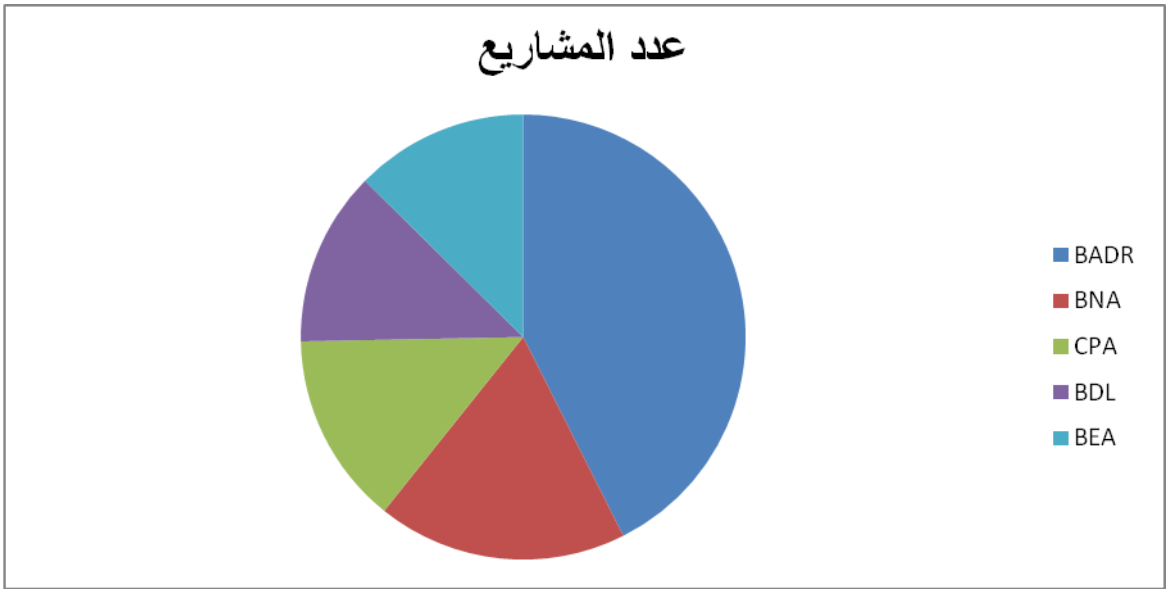

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

❖ من الشكل أعلاه يتبين لنا أن عدد المشاريع الممولة من طرف بنك BADR تأتي الأولى بدرجة أهمية تقدر بنسبة 42.57% والملاحظ أن غالبية الشباب المستثمر يرغبون في طلب تمويل مشاريع خاصة بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية، تليها المشاريع الممولة من طرف بنك BNA بنسبة تقدر بـ 18.18%، وبعدها المشاريع الممولة من طرف بنك CPA بنسبة تقدر بـ13.95%، ثم المشاريع الممولة من طرف بنك BDL بنسبة تقدر بـ 12.70% ، وفي الأخير المشاريع الممولة من طرف بنك BEA بنسبة تقدر ب 12.61%.[1]

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

الجدول رقم10: التمويل الثلاثي والثنائي للفترة 1998–2017

أنواع التمويل	العدد	النسبة
التمويل الثلاثي	9536	%99.34
التمويل الثنائي	63	%0.66
المجموع	**9599**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف الوكالة

❖ يشير الجدول أعلاه إلى أن البنك يلعب دورا هاما في ترقية الاستثمار بدليل تمويله لأكثر من 99.34% من حجم المشاريع المودعة لديه أي ما يعادل 9536 مشروع بين 1998-2017 في حين التمويل الثاني (المزدوج) لم تتعدى نسبته 0.66% وهو تمويل مشترك ما بين صاحب المشروع ووكالة دعم تشغيل الشباب هذا ما يبين صحة إشكالية دراستنا[1].

[1]– وثائق مقدمة من طرف وكالة دعم تشغيل الشباب

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا إلقاء نظرة عامة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والتعرف على مهامها وأنواع الاستثمارات الممولة من طرفها ومكونات دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة لهذه المشاريع الاستثمارية، واستعراض حصيلة نشاط الوكالة في مجال تمويل وترقية المشاريع الاستثمارية من طرف البنك، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية في فرع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بسعيدة، واستعراض نموذج لدراسة جدوى مالية لمشروع استثماري ممول في إطار صيغة التمويل الثلاثي مكننا من استخلاص جملة من النتائج وضحت لنا أن مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية تأتي الأولى بدرجة الأهمية، معناه أن هذا الأخير (البنك) له دور أولي هام جدا في ترقية المشاريع الاستثمارية هذا ما يبين صحة إشكالية دراستنا.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك في ترقية الاستثمار نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية وهي أيضا وسيلة ايجابية لفتح أفاق العمل من خلال توفير مناصب شغل وتمكينها من رفع تحديات المنافسة في ظل اقتصاد السوق فظهرت البنوك كحل للمشاكل المتمثلة في الترقية التي هي ركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية باعتبارها الملجأ الأخير للمستثمرين.

لذا فان البنك قبل تمويله لأي مشروع استثماري يعتمد على دراسات وتحاليل للمعلومات المتعلقة بالمستثمر الذي يسمح له باستيراد القروض الممنوحة من طرفه

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب Ansej سعيدة تمويل المشاريع الاستثمارية والذي يكون فيها البنك احد الأطراف الثلاثة للتمويل في رفع من عملية الاستثمار للقضاء على المشاكل التي تعاني منها البطالة وضعف القدرة الشرائية

لإعطاء نظرة أوسع حاولنا تسليط الضوء على مساهمة في تمويل الاستثمارات التي يمكن القول أنها استطاعت تحقيق نتائج مرضية في المنطقة حيث تم الموافقة على اغلب القروض المطلوبة

نتائج البحث:

- تساهم البنوك في تنشيط وتنمية الاقتصاد من خلال القروض الممنوحة في عملية تمويل الاستثمار.
- تكييف سياسات التمويل حسب متطلبات و احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يوفر البنك أنواع مختلفة من التمويل التي تتناسب مع متطلبات المستثمر بالإضافة إلى القرض بدون فائدة
- الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

نتائج اختيار الفرضيات:

- كانت الفرضية الأولى:حول أهمية البنوك باعتبارها جزء من النظام المالي الذي هو بالفعل يمارس مختلف النشاطات في ترقية الاستثمار لتطوير الاقتصاد وبالتالي هي فرضية صحيحة .
- التمويل والاستثمار من النشاطات التي تساهم في تطوير الاقتصاد.
- بالفعل للبنك دورا هاما في ترقية الاستثمار عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمنحه مختلف القروض البنكية التي قام بمنحها لتمويل مختلف الاستثمارات وبالتالي الفرضية صحيحة.

التوصيات والاقتراحات:

- العمل على تطوير الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المقدمة من طرف البنوك وذلك بما يخدم المستثمرين.
- على البنوك السعي لإيجاد محيط عمل والعمل على تمويل الاستثمارات التي تعود بالفائدة علي الاقتصاد.
- توجيه الاستثمارات بما يتماشى مع النسيج الاستثماري.
- تقديم امتيازات إضافية للمشاريع التي توفر مناصب العمل دائمة أكثر.
- ضرورة تكييف سياسات التمويل حسب المتطلبات والاحتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكوين مستفيدين من وكالة قبل تمويل مشاريعهم.

خاتمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1.السيدة عبد الفتاح إسماعيل،عبد الغفار علي حنفي،**الاستثمار في الأوراق المالية والمشتقات**،الدار الجامعية الإسكندرية مصر طبعة **2011**.

2.الصالح مفتاح، **محاضرات في المالية الدولية**، سنة رابعة مالية نقود وبنوك ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2002/2001**.

3.الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .**2004**

4.بوشا شي بوعلام، "**المنير في المحاسبة التحليلية**" الطبعة الرابعة، الجزائر،، ص.**114**

5.جميل أحمد توفيق، **أساسيات الإدارة المالية** ، دار النهضة العربية بيروت.

6.جميل الزيدانيين السعودي، **أساسيات في الجهاز المالي و المنظور العلمي** دار وائل للنشر عمان، الأردن، **1999**.

7.حسين بن هاني، **اقتصاديات النقود و البنوك**، دار الكندي، الطبعة الأولى**2003** .

8.حسين جميل البد يري، **البنوك، مدخل محاسبي و إداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، طبعة **2003**.

9.زياد رمضان، **الاستثمار المالي و الحقيقي** دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن، **1998**.

10.شاكر القز ويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية **1992**.

11.صلاح الدين حسن السيسي **التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد**، جامعة القاهرة، مصر، **1998**.

12.طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الجزء الثالث، مصر، **2001**

13.طاهر حيدر حيد ران، **مبادئ الاستثمار**، دار المستقبل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية **1997**.

14.عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، الدار الجامعية الجديدة الإسكندرية، 2002.

15.عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و إدارة** ،الدار الجامعية ، مصر، طبعة **2000**.

16.عبد الجليل بوداح، **معالجة المخاطرة في حال منح القروض البنكية**،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة منشوري،قسنطينة**8**ديسمبر**2008**.

17.عبد الحليم كراجة وآخرون، **الإدارة والتحليل المالي**، دار الصفاء الطبعة الثانية، عمان.

18.عبد الحكيم كراجة و آخرون ، **الإدارة و التحليل المالي** ، دار الصفاء ، عمان، 2000 .

19.عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمد، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، طبعة **1999**.

20.عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، **1999**.

21.قطب مصطفى سانو، **الاستثمار أحكامه و ضوابطه في الفقه الإسلامي**، دار النفائس للنشر و التوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2000.

22.محمد حناوي صالح،السيدة عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية،مصر 1998.

23.محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، طبعة 2005.

24.محمد سويلم ، **إدارة البنوك و صناديق الاستثمار** ، دار الهاني للطباعة 1996.

25.محمد شفيق حسن طنيب ، محمد إبراهيم عبيدات، **أساسيات الإدارة المالية في قطاع خاص**، دار المستقبل عمان، 1997.

26.محمد عبد الفاتح الصيرفي،**إدارة البنوك** ،دار المناهج للنشر و التوزيع، طبعة 2006.

27.منيرابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية:مدخل اتخاذ القرار**، مركز الدلتا للطباعة، طنطا، مصر، طبعة 2009.

28.ناصردادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة،الجزائر،1997.

29.نعمة الله نجيب ، محمد يونس ، عبد النعيم مبارك ، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة و السياسات النقدية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 2001.

30.هيثم صاحب ،علي محمود سعود، **التمويل الدولي**، دار الكندي ،طرابلس، 2002 .

31.هيثم محمد الزغبي ،**الإدارة و التحليل المالي** دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ،2000.

32.يحي عبد الغني أبو الفتوح، **دراسة جدوى المشروعات**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.

الرسائل العلمية:

1.رابح الزبيري ، **التمويل وتطور قطاع الفلاحة في الجزائر** رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر، 1988.

المراجع باللغة الفرنسية:

1.C.D Encyclopédie Universalise-France- : Compte chèque & Compte courant, 1997

2.L.Palertin : La banque métier du risque – Opération d'escompte, banque, 1967, page 29

المواقع الالكترونية:

WWW.Eqtissad blog spot.com

الملاحق

الملحق رقم 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Wilaya : SAIDA
Antenne : SAIDA
N ° DE L'ATTESTATION : 200104963/12

Attestation d 'Eligibilité à l'aide du Fonds National de Soutien à l'emploi des Jeunes Financement Triangulaire

Identification de l'entreprise

Nom ou raison sociale de l'entrep[illegible]
Adresse du Siège Social (ou domicile fiscal) : SAIDA
Commune : SAIDA
Wilaya : SAIDA
Forme Juridique : PERSONNE PHYSIQUE
Activité : BOULANGERIE INDUSTRIELLE

Identification du (ou des) promoteurs.

L'investissement réalisé par le(s) promoteur(s) ci-après identifié (s) :

Promoteur 1
Nom : [illegible] Prénom [illegible]
Nom de jeune fille :
Date de naissance : 30/09/1979 Lieu de naissance : - Commune : ORAN
Wilaya : ORAN
Adresse : CITE BOUKHORS N° 51, SAIDA, SAIDA

Promoteur 2
Nom : ..... Prénom : .....
Nom de jeune fille : .....
Date de naissance : ..... Lieu de naissance : - Commune : .....
Wilaya : .....
Adresse : ....., ..., ...

Promoteur 3
Nom : ..... Prénom : .....
Nom de jeune fille : .....
Date de naissance : ..... Lieu de naissance : - Commune : .....
Wilaya : .....
Adresse : ....., ..., ...

Promoteur 4
Nom : ..... Prénom : .....
Nom de jeune fille : .....
Date de naissance : ..... Lieu de naissance : - Commune : .....
Wilaya : .....
Adresse : ....., ..., ...

Conformément à la décision du Comité de Sélection, de Validation et de Financement des projets (CSVF) lors de sa session N° 16/2012 du 16/04/2012, et en réponse à votre demande d'octroi d'avantages n° : 0016073 en date du 15/12/2011, l'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes à le plaisir de vous informer que vous êtes ainsi que votre investissement éligibles à l'aide du Fonds National de Soutien à l'Emploi des Jeunes (FNSEJ) et bénéficieraient, à compter de la date d'établissement de la décision d'octroi d'avantages fiscaux et aides financières au titre de la réalisation de ce qui suit ,sous réserve de remplir les obligations suivantes :

1/-Mobiliser un apport personnel
2/-Adhérer et cotiser au fonds de caution mutuelle de garantie risques /crédits jeunes promoteurs.
3/-Subir une formation obligatoire dispensée par l'ANSEJ.

1'o!

AVANTAGES FINANCIERS:

1/ Un prêt non rémunéré ;
2/ Prêt non rémunéré supplémentaire si nécessaire ;
3/ Une bonification du taux d'intérêt bancaire.

AVANTAGES FISCAUX:

1/- Durant la phase de réalisation de l'investissement :

- Exemption du droit de mutation à titre onéreux pour les acquisitions immobilières effectuées dans le cadre de la création d'une activité industrielle.
- Exonération des droits en matière d'enregistrement pour les actes constitutifs de sociétés
- Franchise de la T.V.A pour les acquisitions de biens d'équipements et services entrant directement dans la réalisation de l'investissement
- Application du taux réduit de 5% en matière de droits de douane pour les équipements importés et entrant directement dans la réalisation de l'investissement .

2/- Durant la période d'exploitation et à partir du démarrage de l'activité:

Pendant une période de 3 années à partir du démarrage de l'activité :

- Exonération de la taxe foncière sur les constructions et additions de constructions pendant une période de 3 années à compter de leur achèvement
- Exonération totale de l'impôt sur les bénéfices des sociétés (I .B .S) ou de l'impôt sur le revenu global (I .R .G) selon la forme juridique.
- Exonération totale de l'impôt sur les activités professionnelles (T.A.P)

DURÉE DE VALIDITÉ :

La durée de validité de la présente attestation est de deux années à compter de la date de sa signature.

Fait à SAIDA, le 12/06/2012

Le Directeur d'antenne

10 JUIL 2012

الملحق رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

Zone : Zone à promouvoir

*Mixte 2

(D) ETUDE FINANCIERE

Plan de financement des investissements:

(en DA)

N°Dossier : 20010016073

Raison sociale

Gérant :

Activité : BOULANGERIE INDUSTRIELLE

3227 A37_45

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0,00	0,00	0,00

	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	167 037,45	167 037,45
Cotisation fonds de garantie	76 837,45	
Assurances	70 200,00	
Autres frais	20 000,00	
Equipements de production	5 000 000,00	5 000 000,00
Equipements locaux	5 000 000,00	
Equipements importés	0,00	
Outillage	0,00	0,00
Matériels roulants	0,00	0,00
Aménagements	0,00	0,00
Couvages	0,00	0,00
Matériels bureau	0,00	0,00
Matériels informatiques	0,00	0,00
Droits de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impots et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	60 000,00	60 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	5 227 037,45	5 227 037,45

Plan de financement:

	Taux / Apport	Montant
Apport personnel	2%	104 540,75
Bénéficiaires		104 540,75
Subvention		0,00
Crédit Bancaire	28%	1 463 570,49
Crédit TVA		0,00
Crédit Bancaire	70%	3 658 926,22
TOTAL	100%	5 227 037,45

Echéancier d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	3 658 926,22
Durée du crédit	8,00
Taux d'intérêt bancaire	5,5%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0,00%

Périodes	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	731 785,24	731 785,24	731 785,24	731 785,24	731 785,24
Reste à rembourser (encours)	3 658 926,22	3 658 926,22	3 658 926,22	3 658 926,22	2 927 140,97	2 195 355,73	1 463 570,49	731 785,24
Intérêt au FG	12 806,24	12 806,24	12 806,24	12 806,24	10 244,99	7 683,75	5 122,50	2 561,25
Cotisation à verser	76 837,45							

Le taux de bonification est égal à 100 % et ce en application des dispositions du décret exécutif n° 13-253 du 2 juillet 2013.

N° Dossier :	20010016073
Raison sociale	R
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	BOULANGERIE INDUSTRIELLE

(D.4) BILAN D'OUVERTURE

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		1- FONDS PROPRES	104 540,75
2- INVESTISSEMENT			
Frais Préliminaires	167 037,45		
Equipements de production	5 000 000,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	0,00		
Materiels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	0,00		
3- STOCKS			
Matieres et Fournit	0,00		
4- CREANCES		*5- DETTES D'INVESTISSEMENT*	
Caisse et banque	60 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	3 658 926,22
Frais de la location	0,00	Autres emprunts (PNR Classique)	1 463 570,49
		Autres emprunts (PNR LO)	0,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
T O T A L	5 227 037,45	T O T A L	5 227 037,45

BEA

الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

ية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Séc
ي و التشغيل والضمان الاجتماعي

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

(A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	26/03/2014	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	15/12/2011
ANTENNE DE	SAIDA	ANNEXE DE	SAIDA
N° DU SIE	20010016073	NOMENCLATURE	CAEC
INTITULE DU PROJET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE		
FORME JURIDIQUE	PERSONNE PHYSIQUE	NOMINATION	
SECTEUR D'ACTIVITE	PERSONNE PHYSIQUE		
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON
TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE		

(A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

I / - LE GERANT

Nom : MESSAOUDI
Prénom : MOKHTAR
Fils de: BOUHAFS et de : Nom de jeune fille: FARHI KHEIRA
Date et lieu de naissance : 30/09/1979 à: SAIDA
Situation familiale : CILIBATAIRE HANDICAPE:
Adresse: CITE BOUKHORS N° 51
Tel fixe Mobile E-mail :
Diplôme(s) : ATTESTATION QUALIFICATION
Expérience professionnelle :

II / - LES ASSOCIES

Nom :
Prénom : Nom de jeune fille:
Fils de:
Date et lieu de naissance : et de :
Situation familiale : à:
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe
Diplôme(s) : Mobile E-mail :
Expérience professionnelle :

Nom :
Prénom : Nom de jeune fille:
Fils de:
Date et lieu de naissance : et de :
Situation familiale : à:
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe
Diplôme(s) : Mobile E-mail :
Expérience professionnelle :

Nom :
Prénom : Nom de jeune fille:
Fils de:
Date et lieu de naissance : et de :
Situation familiale : à:
Adresse: HANDICAPE:
Tel fixe
Diplôme(s) : Mobile E-mail :
Expérience professionnelle :

الوكالة الوطنية
لدعم تشغيل الش
ANSEJ

ية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécu
ل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	26/03/2014	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	15/12/2011		
E DE	SAIDA	ANNEXE DE	SAIDA		
IER (si ici)	20010016073	NOMENCLATURE	CNRC	CODE	0
DU PROJET	BOULANGERIE INDUSTRIELLE				
URIDIQUE	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE			
RDINATEUR	PERSONNE PHYSIQUE				
EUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

الوكالة الو
لدعم تشغيل
ANSEJ

ية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Democratique et
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécur
مل و التشغيل و الضمان الاجتماعي

Dossier :	20010 16073
aison sociale	
om et Prénom du Gérant :	
ctivité :	BOULANGERIE INDUSTRIELLE

(D5) TCR PREVISIONNELS

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
ntes marchandises								
archandises consommées								
rge brute	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
oduction vendue	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
estations fournies	1 440 000,00	1 584 000,00	1 742 400,00	1 916 640,00	2 108 304,00	2 319 134,40	2 551 047,84	2 806 152,62
atière et fournitures consom.	35 000,00	36 750,00	38 587,50	40 516,88	42 542,72	44 669,85	46 903,35	49 248,51
rvices	10 000,00	10 400,00	10 816,00	11 248,64	11 698,59	12 166,53	12 653,19	13 159,32
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Loyers charges locatives	3 000,00	3 120,00	3 244,80	3 374,59	3 509,58	3 649,96	3 795,96	3 947,80
Entretien et réparation	5 000,00	5 200,00	5 408,00	5 624,32	5 849,29	6 083,26	6 326,60	6 579,66
Autres services	2 000,00	2 080,00	2 163,20	2 249,73	2 339,72	2 433,31	2 530,64	2 631,86
Valeur ajoutée	1 395 000,00	1 536 850,00	1 692 996,50	1 864 874,49	2 054 062,70	2 262 298,02	2 491 491,30	2 743 744,79
is de personnel	60 480,00	61 689,60	62 923,39	64 181,86	65 465,50	66 774,81	68 110,30	69 472,51
is divers	103 006,24	75 986,24	69 668,24	63 982,04	56 303,21	49 136,14	42 429,65	36 137,69
Assurances	70 200,00	63 180,00	56 862,00	51 175,80	46 058,22	41 452,40	37 307,16	33 576,44
Autres frais	32 806,24	12 806,24	12 806,24	12 806,24	10 244,99	7 683,75	5 122,50	2 561,25
ôts et taxes	0,00	0,00	0,00	11 499,84	21 083,04	34 787,02	51 020,96	56 123,05
TAP 2%	0,00	0,00	0,00	38 332,80	42 166,08	46 382,69	51 020,96	56 123,05
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
ortissements	533 407,49	533 407,49	533 407,49	533 407,49	533 407,49	533 407,49	533 407,49	533 407,49
Charges d'exploitation	696 893,73	671 083,33	665 999,12	673 071,23	676 259,24	684 105,46	694 968,40	695 140,74
RBE	698 106,27	865 766,67	1 026 997,38	1 191 803,25	1 377 803,46	1 578 192,56	1 796 522,90	2 048 604,05
ou IBS	0,00	0,00	0,00	226 442,62	261 782,66	299 856,59	341 339,35	389 234,77
R.net d'exploitation	698 106,27	865 766,67	1 026 997,38	965 360,64	1 116 020,80	1 278 335,97	1 455 183,55	1 659 369,28
sh flow net	1 281 513,76	1 399 174,16	1 560 404,87	1 498 768,13	1 649 428,29	1 811 743,46	1 988 591,04	2 192 776,77
sh flow cumulés	1 231 513,76	2 630 687,92	4 191 092,78	5 689 860,91	7 339 289,20	9 151 032,66	11 139 623,70	13 332 400,47
sh flow actualisés	1 150 947,44	1 222 092,90	1 273 755,18	1 143 403,03	1 176 019,57	1 291 748,05	1 417 837,93	1 563 419,53
VAN	5 012 186,17							

N°Dossier	20010016073
Raison sociale	M[illegible]
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	BOULANGERIE INDUSTRIELLE

	5 ème Année			6 ème Année			7 ème Année			8 ème Année		
ACTIF	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
-INVESTISSEMENTS	5 167 037,45	2 667 037,45	2 500 000,00	5 000 000,00	3 000 000,00	2 000 000,00	5 000 000,00	3 500 000,00	1 500 000,00	5 000 000,00	4 000 000,00	1 000 000
Frais Préliminaires	167 037,45	167 037,45	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Equipements de Production	5 000 000,00	2 500 000,00	2 500 000,00	5 000 000,00	3 000 000,00	2 000 000,00	5 000 000,00	3 500 000,00	1 500 000,00	5 000 000,00	4 000 000,00	1 000 000
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0
-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0
Matieres et Fournit												
- CREANCES			3 111 273,01			3 422 836,24			1 531 681,72			1 299 896
la caisse			933 381,90			1 026 850,87			459 504,52			389 968
Banque			2 177 891,10			2 395 985,37			1 072 177,20			909 927
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0
TOTAL			5 611 273,01			5 422 836,24			3 031 681,72			2 299 896
PASSIF												
- FONDS PROPRES			104 540,75			104 540,75			104 540,75			104 540
Resultat en Inst.D'affect.												
- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			2 927 140,97			2 195 355,73			1 463 570,49			731 785
Autres emprunts (ANSEJ)			1 463 570,49			1 463 570,49			1 463 570,49			1 463 570
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0
RÉSULTATS			1 116 020,80			1 659 369,28			0,00			0
TOTAL			5 611 273,01			5 422 836,24			3 031 681,72			2 299 896

SAIDA 31/08/2014

BOULANGERIE INDUSTRIELLE

Structure de l'investissement:

Rubrique	STR Initiale	STR Finale
Frais préliminaire	167 037	120 524
Cotisation Fonds Garantie	76 837	70 200
Assurances	70 200	30 324
Autres Frais	20 000	20 000
Terrain	0	0
Equipements de Production	5 000 000	5 000 000
Equipements Locaux	5 000 000	5 000 000
Equipements Importés	0	0
Cheptel		0
Materiel Roulant	0	0
Equipements auxiliaires	0	0
Aménagements	0	0
Outillage	0	0
Bureaux	0	0
Droits de douanes et taxes	0	0
Frais d'Installations	60 000	114 198
Frais de transport	0	0
Montage et essais	0	0
Fonds de roulement	60 000	114 198
Autres 1	0	0
Autres 2		0
TOTAL	5 227 037	5 234 722

0

0

Structure de Financement:

Rubrique	Taux Part Iniale	Struct Initiale	Struct Finale	Taux Part finale	DIFFE APPO
Apport personnel	2,00%	104 541	110 000	2,00%	5 459
Numéraires					
Nature					
Prêt ANSEJ					
Crédit Bancaire	28,00%	1 463 570	1 465 722	28,00%	
TOTAL	70,00%	3 658 926	3 659 000	70,00%	
	100,00%	5 227 037	5 234 722	100,00%	

0

Tableau d'amortissement de crédit bancaire

Montant du crédit	3 659 000,00
Durée du crédit	8
Taux de crédit bancaire	5,25%
Taux de bonification	100%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5
Principal	457 375,00	457 375,00	457 375,00	457 375,00	457 375,00
Reste à rembourser	3 659 000,00	3 201 625,00	2 744 250,00	2 286 875,00	1 829 500,00
Intérêt Bancaire	192 097,50	168 085,31	144 073,13	120 060,94	96 048,75
Intérêt Bancaire Bonifiés	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
cotisations fonds garantie	12 806,50	11 205,69	9 604,88	8 004,06	6 403,25
Cotisation Totale F-Garantie	48 024,38				

Bon à Financer

N°Dossier :	200100 16073
Raison sociale :	IV [illegible]
Nom et Prénom du Gérant :	[illegible]
Activité :	BOULANGERIE INDUSTRIELLE

Bilan Prévisionnel

ACTIF	1er année BRUT	1er année AMORT	1er année NET	2 ème année BRUT	2 ème année AMORT	2 ème année NET	3 ème Année BRUT	3 ème Année AMORT	3 ème Année NET	4 ème année BRUT	4 ème année AMORT	4 ème année NET
2-INVESTISSEMENTS	5 167 037,45	533 407,49	4 633 629,96	5 167 037,45	1 066 814,98	4 100 222,47	5 167 037,45	1 600 222,47	3 566 814,98	5 167 037,45	2 133 629,96	3 033 407,49
Frais Préliminaires	167 037,45	33 407,49	133 629,96	167 037,45	66 814,98	100 222,47	167 037,45	100 222,47	66 814,98	167 037,45	133 629,96	33 407,49
Equipements de Production	5 000 000,00	500 000,00	4 500 000,00	5 000 000,00	1 000 000,00	4 000 000,00	5 000 000,00	1 500 000,00	3 500 000,00	5 000 000,00	2 000 000,00	3 000 000,00
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements Roulant	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matieres et Fournit												
4- CREANCES			1 291 513,76			1 992 581,65			2 687 219,85			3 158 990,60
la caisse			387 454,13			597 774,49			806 165,95			947 697,18
Banque			904 059,63			1 394 807,15			1 881 053,89			2 211 293,42
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0,00
T O T A L			5 925 143,72			6 092 804,12			6 254 034,83			6 192 398,09
PASSIF												
1- FONDS PROPRES			104 540,75			104 540,75			104 540,75			104 540,75
Resultat en Inst.D'affect.												
5- DETTES D'INVESTISS												
Emprunts bancaires			3 658 926,22			3 658 926,22			3 658 926,22			3 658 926,22
Autres emprunts (ANSEJ)			1 463 570,49			1 463 570,49			1 463 570,49			1 463 570,49
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			0,00			0,00			0,00			0,00
RÉSULTATS			698 106,27			865 766,67			1 026 997,38			965 360,64
T O T A L			5 925 143,72			6 092 804,12			6 254 034,83			6 192 398,09

الملحق رقم 03

N°	Secteur d'activité	Dossiers déposés	Attestations d'éligibilité	Projets financés
1	Administration (IAP)	0	0	0
2	Industrie	3611	2869	1935
3	BTPH	521	419	258
4	Agriculture	5139	4110	2423
5	Services	8221	6374	3789
6	Artisanat	3522	2483	1194
7	Total wilaya	21014	16255	9599
8	Dont Femme	2566	1903	1039

الملحق رقم 04

STATISTIQUES DES DOSSIERS FINANCES

Statistiques : Banques

N°	Banque	Nombre	%
1	BADR	4 086	42,57
2	BNA	1 745	18,18
3	CPA	1 339	13,95
4	BDL	1 219	12,70
5	BEA	1 210	12,61
	TOTAUX :	**9 599**	**100.00**

Statistiques : Banques (dont annulés)

N°	Banque	Nombre	%
1	BADR	80	42,55
2	CPA	38	20,21
3	BNA	28	14,89
4	BEA	21	11,17
5	BDL	21	11,17
	TOTAUX :	**188**	**100.00**

Statistiques : Durée des Crédits Bancaires (Financement Triangulaire).(dont annulés)

N°	Durée (en mois)	Nombre	%
1	0	115	62,50
2	54	35	19,02
3	60	28	15,22
4	48	6	3,26
	TOTAUX :	**184**	**100.00**

Statistiques : Projet Financés.

N°	Financé ?	Nombre	%
1	Non	12 139	55,84
2	Oui	9 599	44,16
	TOTAUX :	**21 738**	**100.00**

Statistiques : Projet Financés. (dont annulés)

N°	Financé ?	Nombre	%
1	Non	11 915	98,45
2	Oui	188	1,55
	TOTAUX :	**12 103**	**100.00**

Statistiques : Types de Financement

N°	Type Financement	Nombre	%
1	TRIANGULAIRE	9 536	99,34
2	MIXTE	63	0,66
	TOTAUX :	**9 599**	**100.00**

Statistiques : Types de Financement (dont annulés)

N°	Type Financement	Nombre	%
1	TRIANGULAIRE	184	97,87
2	MIXTE	4	2,13
	TOTAUX :	**188**	**100.00**